



الداخلي، يعقد مجلس النواب الجلسة المخصصة للأسئلة الشفوية المتعلقة بالسياسة العامة، والتي يجيب عنها رئيس الحكومة.

وأخبر السيدات والسادة النواب أن جدول أعمال هذه الجلسة يتضمن محورين اثنين يتعلق الأول بالبرامج الجهوية في مجال التنمية، والثاني حول السياسة المائية.

قبل ذلك، أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة المراسلات الواردة على المجلس.

السيد السالك بولون أمين المجلس:

السيد الرئيس،

توصل مكتب مجلس النواب من السيد رئيس الحكومة ب:

- مشروع قانون رقم 39.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية.
- مشروع قانون رقم 69.18 يتعلق بالتلوث الناجم عن السفن.
- ومن فريق الأصالة والمعاصرة، توصل المكتب بمقتراح قانون يغير ويتمم بموجبه القانون رقم..

السيد الرئيس:

السيدات والسادة النواب، الجلسة طويلة

السيد السالك بولون أمين المجلس:

..والمتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

نعم، إيلا كان من الممكن..

محضر الجلسة الثانية والسبعين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 19 ذي القعدة 1440هـ (22 يوليوز 2019م).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبعة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية زوالا والدقيقة الثالثة عشر.

جدول الأعمال: جلسة عمومية مخصصة للأسئلة الشفهية الشهرية الموجهة للسيد رئيس الحكومة حول السياسة العامة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

قبل أن نشرع في جدول أعمال هذه الجلسة الشهرية، تحضر معنا نخبة من التلاميذ المتفوقين والذين يمثلون جهات المملكة، فهنيئا لهم وهذه رسالة رسالة النبوغ المغربي، فهنيئا لهم ومزيديا من التوفيق والطريق لا زال طويلا إن شاء الله.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

طبقا لأحكام الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملا بمقتضيات المواد من 278 إلى 283 من النظام



السيد السالك بولون أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

ومن فريق الأصالة والمعاصرة، توصل المكتب بمقتراح قانون يغير ويتم بموجبه القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الأمين، نشرع الآن في طرح أسئلة المحور الأول حول موضوع البرامج الجهوية في مجال التنمية، الكلمة للنائبة السيدة نعيمة زيدان، بإسم فرق ومجموعات الأغلبية لتقديم السؤال في دقيقة واحدة.

النائبة السيدة نعيمة زيدان:

شكرا السيد الرئيس،

جاء خيار الجهوية المتقدمة ليحجب على إشكالات تنموية، إقتصادية، إجتماعية ومجالية، وذلك من خلال إنشاء أقطاب تنمية جهوية تراعي الحاجيات وخصوصيات كل جهة من الجهات 12 للمملكة. وإذا كان الرهان وراء إنجاح هذا الخيار الإستراتيجي هو التقليل من الفوارق الإجتماعية والمجالية بين جهات المملكة، واستفادتها بعدالة من الجهود التنموية والإستثمارية التي يعرفها بلادنا، فإننا حصيدا بدايات التنزيل العملي لازالت تعرف بعض الإكراهات العملية المرتبطة أساسا بتأخر المصادقة على برامج التنمية الجهوية، إضافة إلى نقص الإمكانيات المادية والكفاءات البشرية القادرة على الإسراع بإنجاح هذا الخيار الإستراتيجي.

لذا نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات التي سوف تقومون بها والإمكانيات التي ستخذونها لتفعيل السريع والأمثل لبرامج التنمية الجهوية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، بإسم الفريق الأصالة والمعاصرة الكلمة للسيد النائب عبد الواحد المسعودي لطرح السؤال في نفس المحور، دقيقة واحدة.

النائب السيد عبد الواحد المسعودي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

تمكنت أغلب الجهات، بفضل تضافر الجهود المبذولة من قبل المجالس الجهوية وكافة المتدخلين والفاعلين الترابيين، من المصادقة على برامجها التنموية وفق للقوانين الجاري بها العمل. وفي انتظار استكمال المصادقة على البرنامج التنموي للجهات الأخرى، وهو ما يعتبر خطوة أساسية عن طريق تفعيل ورش الجهوية المتقدمة واللامركزية الترابية ببلادنا.

ولذلك نسألكم السيد رئيس الحكومة، عن التدابير والآليات التي ستعتمدها لإنجاح عملية تنزيل برامج التنمية الجهوية ومواكبتها، في إطار الإنسجام بين هذه البرامج وبين مختلف السياسات العمومية الإقتصادية والإجتماعية للدولة؟ وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، الكلمة للسيد النائب طارق قاديري.

النائب السيد طارق قاديري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،



دعم هذا التحول نحو جهوية متقدمة ومؤمنة إيمان حقيقي به، ودليله عدد من الإصلاحات ومن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة وبعضها غير مسبوق حقيقة، فلذلك الحكومة مؤمنة إيمانا حقيقيا بهذا الورش. سأتحديث، جوابا على هذا السؤال المهم من قبل السيدات والسادة البرلمانين المحترمين والفرق المحترمة:

أولا: سأتحديث عن مواكبة الجهات في إعداد وتنزيل برامج التنمية الجهوية؛

ثانيا: سأتحديث عن مواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بالعالم القروي؛

ثالثا: سأتحديث عن البرامج التنموية المندمجة؛

رابعا: سأتحديث عن مواكبة الجهات ودعمها في برامجها التنموية؛
خامسا: عن تعزيز آليات تتبع وتنفيذ البرامج التنموية الجهوية.

تعتبر الحكومة أن برنامج التنمية الجهوية يعد الآلية الأساسية لتحقيق التنمية على مستوى كل جهة جهة، وذلك عبر تنزيل برامج تنموية يتم تصورها وإعدادها انطلاقا من الحاجيات التي يتم تحديدها على أرض الواقع، وهذا يجب أن يتم وفق منهجية تشاركية تضمن الاندماج والإلتقائية بين التوجهات الإستراتيجية لسياسة الدولة والحاجيات التنموية على المستوى الجهوي.

وانطلاقا من هذه الأهمية، حرصت الحكومة على مواكبة ودعم الجهات في مسلسل إعداد وتنزيل هذه البرامج، مع اعتماد آليات التعاقد بين الدولة والجهات وإيلاء عناية خاصة للمشاريع ذات الأولوية.

أولا، ما هي المقاربة المعتمدة في الإعداد؟ تعمل الحكومة على مواكبة الجهات لتسريع إعداد مخططات التنمية الجهوية التي تحدد برمجة مشاريع تنموية ذات البعد الجهوي على مدى ست سنوات، تأخذ بعين الإعتبار المؤهلات الطبيعية والجغرافية لكل جهة، ويتوخى أن تساهم هذه المخططات بشكل فعال في تطوير البنيات التحتية والتجهيزات الاجتماعية وتأمين موارد

لقد قال جلالة الملك، نصره الله وأيده، ومن ورائه قمنا بالجهوية المتقدمة، بل وآمنا أن الجهة هي الفاعل المرجعي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن على ما يبدو أنتم كحكومة لا زلتم لم تؤمنوا بما آمنا به بدليل غياب البعد الجهوي في العديد من السياسات العمومية، وحرص مجموعة من القطاعات الحكومية على الإشتغال بمعزل عن الجهاز وبعيدا عن توجه ومقاصد الجهات.

لقد حان الوقت لكي تعبر الحكومة عن إرادة حقيقية وأن تكون لها سياسة واضحة للنهوض بالتنمية الجهوية وتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية ومحو آثارها، ضمنا لشروط العيش الكريم التي ينشدها السواد الأعظم من المغاربة، واللي اليوم 45% منهم يعانون الحرمان الشديد حسب آخر الدراسات.

سؤالنا السيد الرئيس المحترم، بكل وضوح، هل يمكن أن يعول عليكم المغاربة اليوم لتعزيز البرامج والمخططات بعمقها الجهوي وتنفيذها في أقرب الآجال في إطار تغطية ترايبية عادلة يجني ثمارها الجميع بدون استثناء؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بال محور الأول.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء أعضاء الحكومة المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أريد أن أنوه أولا وقبل كل شيء باختيار هاد الموضوع اللي هو صحيح موضوع مهم، وأريد أن أؤكد هنا أن الحكومة جادة في



-ضمان الإتقائية والإستمرارية مع البرامج الحالية، مع الأخذ بعين الإعتبار الإتفاقيات المبرمة.

ماهي المراحل التي تمت لحد الساعة في هاد عملية تنزيل وإعداد واختيار المشاريع ذات الأولوية؟

بناء على اللقاءات التشاورية بين مختلف المتدخلين، تم حصر مجموعة من البرامج والمشاريع ذات الأولوية برسم سنة 2019-2021، والتي سيتم التعاقد بشأنها مع الدولة وعددها 454 مشروع ذي أولوية. وتبلغ الموارد المالية المزمع تعبئتها بمساهمة كل الممولين ما مجموعه 109 مليار درهم على مدى ثلاث سنوات، موزعة كالتالي:

-المجالس الجهوية 29 مليار أي 27% من المبلغ الإجمالي؛
-القطاعات الوزارية 42 مليار درهم أي 39% من المبلغ الإجمالي؛

-المؤسسات العمومية 9 ملايير درهم أي 8.24% من المبلغ الإجمالي؛

-الجماعات الترابية الأخرى مليار و140 مليون درهم أي 1% من المبلغ الإجمالي؛

إضافة إلى مساهمات مالية أخرى، نخص منها بالذكر: مساهمة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ مساهمة صندوق التنمية السياحية؛ مساهمة صندوق مكافحة الكوارث الطبيعية؛ مساهمة الغرف المهنية؛ مساهمة عدد من المؤسسات الجامعية وعدد من المستفيدين، وتبلغ هذه المساهمات 29 مليار درهم أي 26% من المبلغ الإجمالي.

وبالموازاة مع ذلك، إذن دارت البرامج وأعدت هذه البرامج من قبل الجهات، هاد البرامج بعد إعدادها تم التشاور بشأنها وتدقيقها بعد ذلك دارت منها برامج ذات الأولوية اللي غاتمشي في 3 سنين اللي هي ما مجموعه 109 مليار درهم. وهاد التوافق على هاد شي وهاد الإعداد ديالو طبيعي أن يستغرق بعض الوقت.

الجهات وتعزيز جاذبيتها وتنافسيتها وكذا الإسهام في خلق وإيجاد وإحداث مناصب الشغل.

وطبقا لمقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي 111.14 المتعلق بالجهات، صادقت 10 مجالس للجهات على برامجها التنموية خلال سنة 2017، وتم التأشير عليها من قبل وزارة الداخلية في غضون شهر يونيو 2018، فيما توجد البرامج التنموية المتبقية، جهة كلميم واد نون وجهة درعة-تافيلالت في طور الإعداد من طرف المجالس المعنية. وتبلغ الكلفة الإجمالية لمخططات التنمية الجهوية السالفة الذكر ما مجموعه 411 مليار درهم -عرفتي هاد الرقم راه خيالي- مجموع الكلفة الإجمالية لمخطط التنمية الجهوية المصادق عليها حاليا 411 مليار درهم، وإيلا عرفنا بأن الميزانية ديال الإستثمار في الميزانية العامة حوالي 90 مليار درهم راه هاد الميزانية ديال 7 سنين تقريبا ديال الميزانية ديال الإستثمار في الميزانية العامة، 7 سنوات.

ومن أجل ترجمة، بمعنى كايين توسع كبير في الطلبات، ومن أجل ترجمة برامج التنمية الجهوية إلى عقود برامج بين الدولة والجهات، عملت الحكومة على تبني مقاربة تشاركية تركز على التشاور والتفاوض حول الأولويات المشتركة ووسائل تنفيذها عبر تعبئة وتتمين كل الإمكانيات المتوفرة، وذلك من خلال عقد لقاءات تشاورية مع جمعية رؤساء جهات المغرب، وكذا المسؤولين المعنيين على المستويين المركزي والترابي وذلك بهدف:

-تأطير الحجم المالي الإجمالي على المستوى الوطني للعقود المستقبلية، خاص الطلبات تكون منطقية ومعقولة ومقدور عليها من قبل الدولة، طبيعي؛

-تحديد قائمة المشاريع ذات الأولوية المدرجة ببرامج التنمية الجهوية، وضمان تمويلها لتنفيذها بموجب عقود برامج مدتها ثلاث سنوات بين الدولة والجهات؛



-الكهربة القروية 2 مليار درهم أي 2%؛

-التزويد بالماء الصالح للشرب 6 المليار درهم، 12%؛

-تأهيل مؤسسات قطاع التعليم 5 المليار درهم أي 10%؛

-تأهيل قطاع الصحة مليار ونصف درهم، 3%؛

وقد بلغت الإعتمادات المبرجة لإنجاح مخططات العمل برسم هذه السنوات الثلاثة حوالي 19 مليار درهم، منها 8 المليار درهم برسم مخطط عمل سنة 2017؛ 7 المليار مخطط عمل 2018؛ 3.89 برسم مخطط عمل 2019.

كما بلغت الإعتمادات المرصودة في هذا الإطار، حتى أواخر أبريل 2019، حوالي 15 مليار درهم، منها 7 المليار بمخطط عمل سنة 2017، و 7 تقريبا 2018 و 1.25 تقريبا بمخطط عمل سنة 2019، هذه ترصديات فعلا وتعمدات، في حين بلغت الإعتمادات المالية حوالي 13 مليار درهم.

وضعية الإنجاز: هاد المخطط من بين المخططات والبرامج الناجحة على الأرض، وأنا تلقيت عدد من رؤساء بعض الجماعات القروية للي شكرو فعلا على نجاعة البرنامج، لأن تفككت العزلة على عدد كبير من الدواوير، وأيضا بنيت العديد من المؤسسات التعليمية، وبنيت العديد من المؤسسات الصحية. إذن على مستوى الإنجاز، حققت وضعية تقدم هذا البرنامج برسم سنة 2017-2018 حسب مجالات التدخل جملة من النتائج الهامة، التي يمكن تقديمها بالنظر إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ككل 2017-2023 كما يلي:

بناء وتهيئة 4449 كلم من الطرق والمسالك القروية بنسبة 41%؛

إحداث 24 منشأة فنية بنسبة 20% من الهدف المسطر حتى 2023؛

تأهيل 184 وحدة صحية، بنسبة 44%؛

تجهيز حوالي 31 مركز صحي بنسبة 94%؛

وبالموازاة مع ذلك، تمت صياغة مشروع عقد نموذجي بين الدولة والجهات من أجل تنفيذ المشاريع ذات الأولوية ببرامج التنمية الجهوية، والتي تقرر إنجازها بصفة مشتركة، حيث تم التركيز بالخصوص على ما يلي :

- تحديد إطار العقد ودور كل طرف بدقة، وكذا المسؤوليات المنوطة به وربطها بأهداف إستراتيجية ومؤشرات عملية قابلة للتقييم؛

- تحديد الإعتمادات المالية لإنجاز المشاريع المتعاقد بشأنها وفق مواصفات مبينة في بطاقات تقنية مرفقة بالعقد، وكذا الجدولة الزمنية لتنفيذها؛

- تتبع وتقييم دوري ومنتظم لتنفيذ الإعتمادات التعاقدية عبر وضع لائحة المؤشرات التي تم مختلف الأهداف المتفق عليها. ويتم حاليا التشاور بشأن مشروع العقد النموذجي مع الفاعلين على المستويين المركزي والتراحي قبل اعتماده بصورة نهائية، هذا إذن ما يخص المحور الأول.

المحور الثاني يرتبط بمواصلة تنزيل برنامج تقليص الفوارق الإجتماعية والمجالية الخاص بالعالم القروي، ذلك أنه تنفيذنا للتعليمات الملكية السامية، ستواصل الحكومة تنزيل برنامج تقليص الفوارق المجالية والإجتماعية بالعالم القروي، والذي يمتد على مدى سبع سنوات بدأ من 2017 إلى 2023 والذي تقدر كلفته الإجمالية 50 مليار درهم سيتم تمويلها بمساهمة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وأيضا من القطاعات الحكومية المعنية ومن المجالس الجهوية والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب.

مكونات البرنامج: يجدر التذكير بأن الغلاف المالي المرصد لهذا البرنامج سيوجه لتنفيذ مشاريع تم مجالات التدخل التالية:

- بناء الطرق وفتح تهيئة المسالك القروية والمنشآت الفنية بكلفة إجمالية تقدر ب 35 مليار درهم، أي 71%؛



صافي راه في يدنا وشفناه وخدام، احنا خصكم ديروا لينا دابا الداخلة-الكركرات، ماشي مشكل مرحبا، ولكن البرنامج كما كان مسطر وكما عرض أمام جلالة الملك وكما وعد به، الحمد لله يسير بوتيرة جيدة، بوتيرة جيدة، وفيه عدد من المشاريع اللي غايتعلن في القريب، مثل الربط بالكهرباء الوطنية ديال الداخلة، الداخلة ما كانتش مربوطة بالكهربة الوطنية كان عندها إنتاج ديال الكهرباء محلي فقط، الربط بالكهربة الوطنية عنده إيجابيات كبيرة، لأن إلا وقع غير عطل فهاديك المحطة ديال إنتاج الكهرباء غاتوقف الكهرباء كلها، لا، دابا واخا يوقع عطل في واحد المحطة لأنه وطني راه كاين منين نجيبوا الكهرباء ما عمرو غيتوقف، فلذلك هذا إنجاز وغادي يدخل قريبا، في الأشهر المقبلة. عندنا محطة تحلية مياه البحر، اللي الآن الدراسات كلها بدأت والإنجاز سيبدأ، وعندنا عدد من المشاريع وعرضتها وهناك تقارير ويمكن تستدعو الوزراء المعنيين في اللجنة ويديروا التفاصيل الدقيقة في هذه المشاريع.

هذا البرنامج التنموي للأقاليم الجنوبية الذي كان موضوع اتفاقية إطار وقعت أمام جلالة الملك، في نونبر 2015 في مدينة العيون، ثم في مدينة الداخلة في فبراير 2016، يعد نموذجا رائدا لتنمية هذه الجهات، ويتعلق الأمر على الخصوص بتوقيع أربع اتفاقيات إطار تم 41 اتفاقية نوعية، مشروع بغلاف مالي يقدر ب 71 مليار درهم، تمت مراجعته بالزيادة ليصل إلى 80 مليار درهم، والإنجاز الحمد لله غادي بوتيرة معقولة ومنطقية.

ثانيا- البرامج المندمجة للتنمية الحضرية: ذلك أنه أيضا هناك برامج تم مجموعة من الحواضر المغربية، يتعلق الأمر ببرنامج تنمية مدينة الدار البيضاء الكبرى (33 مليار درهم) أنا الأرقام كنتقدمها كيقولوا arrondi يعني كاملة، ماكنديرش الفواصل لأن احنا المهم عندنا هو نعطيو فكرة وإيلا الجواب غادي يكون عندكم مكتوب فيه التفاصيل برنامج الرباط مدينة الأنوار 9 مليار درهم،

اقتناء 88 سيارة إسعاف بنسبة 69%؛
بناء وإصلاح 735 مؤسسة تعليمية بنسبة 43%، وتجهيز 28 منها أخرى مؤسسة تعليمية بنسبة 74% واقتناء 116 مركبة للنقل المدرسي بنسبة 55%؛
تزويد 12.516 منزل بالماء الصالح للشرب بنسبة 46%؛
إنجاح وإصلاح 26 كلم من شبكة التزود بالماء الصالح للشرب بنسبة 93%؛
كهربة 216 دوار بنسبة 39%، وكهربة 66 بواسطة الألواح الشمسية بنسبة 40%؛
توسيع وتقوية 87 كلم من خطوط الشبكة الكهربائية بنسبة 15%.

فهناك أهداف وعندنا لوائح مفصلة كتحدد اشنو هو الدوار اللي تفكت عليهم العزلة، وشنا هو الدوار اللي غتفك عليهم العزلة في 2019 و2020 و2021، إذن هذا بالنسبة لبرنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمالية الخاصة بالعالم القروي، اللي هو الحمد لله برنامج ناجح لكن بطبيعة الحال فيه 7 سنين كيتدرج سنة بعد سنة، والأهداف ديالو 100% غادي يوصل بها إن شاء الله في نهاية البرنامج.

ثالثا: البرامج التنموية المندمجة، ذلك أنه بالموازاة مع برامج التنمية الجهوية، تتوفر عدد من جهات المملكة على برامج مندمجة للتنمية، إما على مستوى الجهة أو على مستوى الإقليم، وخصوصا الأقاليم الجنوبية أو على مستوى عدد من المدن الكبرى والأقاليم أيضا.

أولا- النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، والذي هو نموذج أيضا ناجح. أنا كنت في الجهة ديال الداخلة، الحمد لله، جميع البرامج ديال هاد تسير بوتيرة معقولة ومنطقية وعطيت الأرقام، الطريق دابا اللي تقرر فهاد البرنامج ديال تزيت، طريق تزيت-الداخلة الآن الحمد لله قريبة، الآن ما بقاش كافيين، كيقول لك هداك



كما تم رصد 50% من الاعتمادات لفائدة المناطق الجبلية، وتعبئة الشراكات لمعدل 6 شركاء لكل اتفاقية؛ وصل معدل الإنجاز الفعلي لعدد من المشاريع حوالي 70%، في حين سجل 64% من البرامج المنجزة فعالية كبيرة UNE GRANDE EFFICACITE ومستوى انسجام عالي بلغ 86% بين الوسائل المعبأة والأهداف المحددة. كما أن 72% من المشاريع المنجزة حققت أثرا اجتماعيا واقتصاديا مهما على المستويين المحلي والبيئي.

نقوم أيضا بتعميم نتائج الدراسة حول تقييم مشاريع التنمية القروية مع مختلف الشركاء لمواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بالافتتاح المالي لبرامج التنمية القروية.

رابعا: مواكبة الجهات ودعمها في برامج التنمية برامجها التنموية: تحرص الحكومة على المواكبة المستمرة للجهات في إعداد وتنفيذ برامجها التنموية، سواء من خلال الدعم المالي أو مواكبتها في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، فضلا عن الإهتمام بالتنمية المندمجة للمراكز القروية، وكذا تعزيز البنية التحتية.

فيما يخص الدعم المالي، وأنا أستغرب اللي كيقولوا، الدعم المالي حدده القانون التنظيمي للجهات وحدد بالأرقام وحدد الأفق ديال 2021، غادين فيه كل سنة كيزيدوا إلى 10 مليار ديال 2021، ملتزمين به 100%، ليس هناك تأخر بالنسبة للحكومة في دعم الجهات ماليا. فلذلك، داك الشئ اللي قتلوا انتما اللي صادقتوا عليه في القانون التنظيمي للجهات احنا منفذينه، وكيقوليك زايد نقطة كل سنة في القانون المالي ديال كل سنة إلى أن تزيد 10 مليار درهم، ياك هادشي اللي درتو في القانون، هاد الشئ احنا كنطبقوه إذن انتهى، إيلا كان شئ حاجة أخرى احنا بطبيعة الحال مستعدين نتناقشوا عليه ونطوروه بشئ حاجة أخرى دعم آخر إلا كاين، لكن ذاك الشئ اللي هو وعد اللي حدده القانون التنظيمي موفين به سنة بعد سنة.

برنامج التأهيل الحضري لمدينة سلا، مليار و143 مليون درهم؛ برنامج مراكز الحاضرة المتجددة 6 المليار درهم؛ البرامج الإستراتيجية للتنمية المندمجة والمستدامة لإقليم القنيطرة 8 بالمليار درهم؛ برامج الحسيمة المنار المتوسط 6 المليار درهم ونصف؛ برنامج التنمية المندمجة لتطوان 4 المليار ونصف، برنامج طنجة الكبرى 7 مليار ونصف تقريبا. فهذه كلها الحمد لله برامج تسير بوتيرة منطقية ومعقولة وأي برامج متأخرة فيها نحن مستعدون للتدخل لتسريعها أو لحل إشكالاتها.

ثالثا- إعداد برنامج تنمية المراكز القروية الصاعدة: تفعيلًا لمضامين البرنامج الحكومي، تم إطلاق دراسة إستراتيجية حول البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الصاعدة، اعتبارا لدورها في هيكلة العلاقة بين المجال الحضري والمجال القروي عبر تأطير المجالات القروية وتحسين المشهد العمراني وتنظيم وتقريب الأنشطة والخدمات العمومية وتقوية جاذبية النطاقات القروية المجاورة.

وفي هذا الإطار، تم إطلاق خبرة لإنجاز البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز الوطنية الصاعدة وفق مقارنة تشاركية تهدف إلى بلورة مشاريع ترابية تم هذه المراكز لما لها من دور بنوي كما قلنا في تأطير المجالات القروية والرفع من جاذبيتها وتحسين ظروف عيش الساكنة. وتوجد هذه الخبرة في مرحلة إعداد التشخيص الإستراتيجي وتحديد المراكز القروية الصاعدة، وذلك بعد تنظيم سلسلة من اللقاءات مع مجموعة من القطاعات على الصعيد المركزي وتنظيم ورشات عمل على صعيد كل جهة جهة.

رابعا- مواصلة تفعيل برامج ومشاريع التنمية المندمجة بالمناطق القروية: وهذا أيضا من المحاور المهمة، ذلك أنه أتاح تقييم تفعيل برامج ومشاريع التنمية المندمجة بالمناطق القروية التي سبق التعاقد بشأنها بلوغ الحصيلة التالية:

تغطية 700 جماعة بمشاريع التنمية القروية؛

تغطية كل جهات المملكة و90% من الأقاليم؛



التراب، ومن أجل ضمان اندماجية والتفائية السياسات العمومية، مع تنسيق تنزيلها على جميع المستويات، فإن الوزارة الوصية بصدد إعداد توجهات السياسة العمومية لإعداد التراب الوطني، المرجع الوطني لإعداد التراب، التي يجب اعتمادها ومراعاتها على الصعيد الوطني في إعداد التصاميم الجهوية، وتعد هذه التصاميم الجهوية إطارا مرجعيا يهدف إلى الوقوف على الاختلالات المحلية، واقتراح التدابير والإجراءات الكفيلة بتحقيق تنمية محلية متوازنة.

وهكذا، وفي أفق تغطية مجموع التراب الوطني بالتصاميم الجهوية، فقد انخرطت الوزارة الوصية في تمويل ومواكبة إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب، من أجل تمكين الجهات من بلورة تصور شمولي لتنمية ترابية متوازنة، تأخذ بعين الاعتبار التوجهات والاختيارات الوطنية في ميدان إعداد التراب، لأن أيضا لا يمكن كل جهة أن تغرد خارج السرب، غادي يكون توجهات واختيارات وطنية في مجال إعداد التراب، وتنسلك في إطاره التصاميم الجهوية لإعداد التراب.

رابعا: تعزيز البنيات التحتية الأساسية: يتم العمل على تعزيز البنية التحتية الأساسية، من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج على المديين المتوسط والبعيد، في قطاعات متعددة: قطاع الطرق، قطاع الطرق السيارة، قطاع الطرق السريعة، السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، اللوجيستيك، البناء، الأشغال العمومية، الخدمات وغيره. هناك ميزانية الإستثمار للميزانية العامة، هناك جهود في كل الجهات لتنفيذ هذه البرامج، والتي تم جميع جهات المملكة، وتأخذ بعين الاعتبار مبدأ العدالة المحلية.

وكل هذه المشاريع والأوراش الكبرى والمهيكلية، تعد رافعة أساسية للتنمية الجهوية ولتقليص الفوارق بين مختلف المكونات المحلية وتخفيف العبء على الجهات وتمكينها من البنيات التحتية الأساسية الكفيلة بالرفع من جاذبيتها وتنافسيتها، وإن كان احنا كنعقولو بأنه شي مشروع واخاكيكون فشي جهة، راه عندما

ثانيا: مواكبة التخطيط الإستراتيجي الترابي: تفعيل لاتفاقيات الشراكة المبرمة بين الحكومة والجهات، المتعلقة بالتخطيط الإستراتيجي الترابي، فقد تم تقديم الدعم التقني والمنهجي والمالي من خلال:

- إنجاز إحدى عشر تصميمًا جهويا بكلفة إجمالية بلغت 13 مليون درهم، حيث تم الإنتهاء من إنجاز ثلاث تصاميم جهوية وستة في طور الإنجاز، وثلاث تصاميم في طور الإطلاق.
- إنجاز وثائق الإطار التوجيهي لسياسة إعداد التراب على مستوى كل الجهات، عملا بمقتضيات المرسوم الصادر في 28 شتنبر 2017 والمتعلق بتحديد مسطرة إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب وتعيينه وتقييمه .

- تنظيم الدفعة الأولى من دورات دعم قدرات الفاعلين المحليين في مجال الهندسة الترابية، لفائدة أكثر من 100 مستفيد من أطر الوزارات والجماعات المحلية وحاملي مشاريع التنمية القروية، وذلك من خلال تكوين نظري وميداني حول مفاهيم وأدوات هندسة مشاريع التنمية الترابية.

- المساهمة في إنجاز دليل حول منهجية إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب، بتعاون مع مصالح المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، لوضعه رهن إشارة الفاعلين المحليين على صعيد. هذا واحد الورش للتخطيط الإستراتيجي الترابي الجهوي، هو ورش إستراتيجي، ويحتاج إلى أن نتقنه، والإتقان يحتاج إلى إعداد بالدراسات وإلى المواكبة وإلى الوقت الكافي. الدراسة اللي غادي تم في عام، ما يمكنش تديرها في شهر، إلا درتها في شهر معنى ذلك كتخرج شي حاجة لا تصلح للبلاد ولا للعباد، هاد الشي اللي كاين.

ثالثا: مواكبة الجهات في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد التراب: من المعلوم أن القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات قد عزز دور هذه الأخيرة في إعداد التصاميم الجهوية لإعداد



3- حث القطاعات الحكومية على إدراج الإلتزامات المالية في البرجة المالية المتعددة السنوات بقطاعهم، لأن الآن وفق القانون التنظيمي للمالية، الميزانيات تتكون متعددة السنوات (ثلاث سنوات) وكل قطاع عندما يعد ميزانية 2020، فغادي يعد ديال 2020 و2022 في نفس الوقت باش تكون عندنا رؤية ويكون عندنا استعداد؛

4- العمل على تسوية الوضعية العقارية للمشاريع قبل برمجتها بتنسيق مع السلطات المحلية، وكنتم تعرفون أن مسألة العقار هي من بين الإشكالات التي أحيانا تعرقل أو تؤخر تنفيذ عدد من البرامج؛

5- حث أعضاء الحكومة على انتظام الزيارات الميدانية الدورية وتعبئة المصالح التقنية الكفيلة بتتبع المشاريع. وفعلا، عدد من أعضاء الحكومة يتنقلون أسبوعيا إلى عدد من الأوراش وإلى عدد من الجهات والأقاليم لمتابعة تنفيذ عدد من البرامج. وأحث أعضاء الحكومة على رفع وتيرة الزيارات، بطبيعة الحال راه هذا جزء من العمل، ولكن كثير منهم كيدير السبت وكيدير الأحد، باش يزور باش يكون الإثنين في الرباط. فإذن، هناك جهود ولكن هذا لا يمنع أن نطالب بزيادة هذه الجهود.

كما تم إحداث خلية لتتبع مستوى تنفيذ المشاريع الإستثمارية العمومية بمديرية الميزانية بوزارة الإقتصاد والمالية تعنى بإنجاز المهام الآتية على وجه الخصوص:

أولا: تجميع كافة المعلومات والمعطيات المتعلقة بمدى تقدم تنفيذ المشاريع الاستثمارية العمومية خلال 10 أيام التي تلي كل شهر، كل شهر عندنا تقرير مفصل، وذلك وفق نماذج محددة تهم مذكرة المشروع المتضمنة لمعطيات عامة حوله؛ وضعية تتبع آليات تمويل المشروع، لأن التمويل وزارة المالية راه عندها تخرج التمويل كيكون في لوحة القيادة؛

ثانيا: تتبع وضعية التتبع العيني للمشروع؛

يكون ذو بعد وطني راه كايين من جميع الجهات، لأن إلا درنا مشروع ديال إنتاج الكهرباء بالطاقة الشمسية في ورزازات، وإيلا درنا نور 4 في ميدلت وإيلا درنا في العيون، راه هو كيضخ الشبكة الوطنية وكنستافد منو كل الجهات، لأن الطلب الوطني عن الكهرباء يزداد سنة بعد سنة، عدد السكان كيزيد معنى ذلك الطلب كيزيد التصنيع كيزيد، معنى ذلك الطلب كيزيد، راه فين ما درنا هاد المشروع ديال إنتاج الكهرباء فهو مشروع وطني يهم كل الجهات، لأن لا قدر الله، بطبيعة الحال هذا بعيد المنال ما غادي يكونش لأن كايين الحمد إحتياطات وكايين إلى آخره، ولكن إلا انقطع الكهرباء راه حتى شي مدينة ما غاتنجي. فلذلك، كايين مشاريع ذات بعد وطني التي تتم في تراب معين، ضروري يتكامل في شي بلاصة، ورغم ذلك "نور" حاول أن يوزع على جهات وعلى أقاليم، باش يكون حتى هذا تيجي المدد ديالو تستفيد منه جهات متعددة.

خامسا: تعزيز آليات تتبع تنفيذ البرامج التنموية الجهوية: تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية، في المجلس الوزاري المنعقد في 25 يونيو 2017، عملت الحكومة على إرساء مقاربة جديدة تمكن من تتبع الأوراش والبرامج الإستثمارية التنموية الجهوية والمحلية لتعزيز مردوديتها بصفة منتظمة وبصفة ناجعة، والرفع من وتيرة الإنجاز، سواء تعلق الأمر ببرامج التنمية الحضرية أو برامج التنمية القروية أو البرامج المحلية المندمجة، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

1- الحرص على انتظام اجتماعات آليات التتبع المركزية والإقليمية المحدثة بموجب الإتفاقيات الخاصة بالبرامج الاستثمارية المحلية، وهذا ما يسمى نظام الحكامة، اللي خصوا حتى هو ملتزم به، منتظم في اللقاءات دياها باش يكون التقييم منتظم؛

2- إرساء منهجية دقيقة ودورية لتتبع تنفيذ الإلتزامات الحكومية في الإتفاقيات الخاصة بالبرامج المحلية؛



السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، نفتح الآن باب التعقيبات بإعطاء الكلمة للسيد النائب عبد الصمد حيكري باسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد عبد الصمد حيكري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أولا، السيد رئيس الحكومة، نحن لا نشك في جديتكم وإيمانكم العميق بمهاد الورش الهام الذي ترتبط به يعني مستقبل الدولة الحديثة والديمقراطية ببلادنا.

بطبيعة الحال، دون أن أقف كثيرا على المرتكزات الدستورية المتعلقة بموضوع الجهورية المتقدمة، يطيب لي السيد الرئيس المحترم، أن أذكر بأنه الجهورية المتقدمة بالنسبة إلينا في أحد أوجهها يعني تكتسي أهمية كبرى باعتبارها رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والإجتماعية، وذلك بعدما عانت هذه الجهات من تفاوتات إجتماعية وإقتصادية وفوارق مجالية.

وفي هذا الإطار، نتمن عاليا ما فتنتم تعلنون عليه في كل مناسبة من عزمكم على تنزيل ورش الجهورية المتقدمة، من أجل الإرتقاء بالجماعات الترابية وفي صدارتها الجهات إلى مرتبة شريك كامل للدولة في وضع وتنفيذ السياسات العمومية، واتخاذ كافة التدابير العملية الهادفة إلى تسريع التنزيل الفعلي للجهورية المتقدمة على مختلف المستويات.

نتمن طبعاً السيد الرئيس المحترم، المجهود المبذول على مستوى ورش استكمال النصوص القانونية والتنظيمية اللازمة لتفعيل مضامين القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية وفي مقدمتها

ثالثا: وضعية التتبع المالي والميزانياتي للمشروع؛

رابعا: وضعية تتبع المخاطر المرتبطة بالمشروع، وكذا المخطط الموجه لتخفيف هذه المخاطر.

ثانيا: تطوير نظام معلوماتي مفتوح على كل القطاعات الوزارية والمؤسسات من أجل تمكينها من تعبئة المعطيات الخاصة بالمشاريع العمومية التي توجد في طور الإنجاز وبمستوى تقدم تنفيذها؛

ثالثا: برجة اجتماعات دورية لرصد مدى تقدم إنجاز المشاريع الإستثمارية العمومية وتدارس العراقيل والمشاكل التي تعترض تنفيذها وفق المعايير والآجال المحددة. وأنتم ترون في الإعلام العمومي، وبالخصوص القناة الثانية، تغطي عدد من الأنشطة التي تتم في عدد من الوزارات وخصوصا في وزارة الداخلية ولكن في وزارات أخرى لتتبع هذه المشاريع وتقييمها؛

رابعا: إعداد تقارير دورية حول تقدم تنفيذ المشاريع الإستثمارية العمومية.

إذن، هناك منهجية حكامه اللي هي اللجان والجهات المكلفة وخلايا التتبع، وهناك منهجية في هذا التتبع.

من جهة أخرى، حرصت الحكومة على تفعيل آليات التواصل المباشر مع الجهات، من خلال الزيارات التواصلية التي تنظمها، باعتبارها آلية للإنصات والإستماع عن قرب لمنتخبي مختلف الجهات والتفاعل معهم والإستماع لشكواهم والإستماع حتى لإنتقاداتهم ما كايين حتى شي مشكل. وقد تم لحد الساعة زيارة ثماني جهات، رئيس الحكومة مع وفد وزاري ووفد حكومي مهم، وآخرها كان زيارة جبهة الداخلة-واد الذهب يوم 20 يوليوز الجاري، وسواصل هذه الزيارات للجهات المتبقية. وبطبيعة الحال، نحن أيضا مستعدون لتلقي كل الملاحظات والإقتراحات التي تأتي من مجالس الجهات فيما يخص تتبع تنفيذ هذه البرامج، شكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



التأخر الذي حصل السيد رئيس الحكومة، على مستوى إصدار المسطرة ديال إعداد التصميم الجهوي لإعداد التراب، تأخر المسطرة إشكال وتأخر الوثائق ديال التصميم الجهوية لإعداد التراب يؤثر لا محالة على جودة ومضمون البرامج الجهوية للتنمية. في الغالب بطبيعة الحال، من حق المنتخبين داخل هذه المجالس أن يسطروا ما يرونه من مشاريع تنموية يرونها مناسبة، ولكن في غياب هاد الوثيقة اللي هي بالمناسبة ليست فقط تتعلق باشنو كيخص مجالس الجهات تدير، التصميم الجهوي لإعادة التراب هو واحد الوثيقة مرجعية لكل الجهود التنموية على مستوى الجهة ليس فقط بالنسبة لمجلس الجهة. وفي غياب هاد الوثيقة المرجعية، تبقى هداك التحديد ديال هاديك البرامج ديال التنمية الجهوية مسألة يعني إلا بغيت تقول ليست دقيقة وأحيانا تبقى في عالم الأحلام عموماً.

السيد رئيس الحكومة،

تكلّموا على أنه تمت المصادقة على برامج التنمية الجهوية لجل الجهات أو لكل الجهات التي اعتمدت برامجها، وتكلّموا على غلاف مالي ديال أزيد من 400 مليار درهم، نلتمس منكم السيد رئيس الحكومة، في غياب المعلومة، لأن احنا أعضاء في مجالس جهات، كايئة بعض الجهات اللي كانت عندها مثلاً غلاف مالي مرصود لهداك البرنامج التنمية الجهوية 33 مليار ديال الدرهم، تمت مراجعته داخل هاد الجهات إلى 10 ملايين درهم، بينما جهات أخرى تكلّمت على 114 مليار ديال الدرهم، ولا ندري واش تمت التأشير عليه؟ واش تمت مراجعة المبالغ؟ واش الحكومة التزمت؟ إلى آخره. فلذلك، نريد منكم السيد رئيس الحكومة، إذا تفضلتم، أن تذكرنا لنا يعني بالنسبة لكل جهة شكون هي الإعتمادات التي صادقت عليها الحكومة قصد دعم برامج التنمية الجهوية.

الجهات، إلا أننا في فريق العدالة التنمية السيد رئيس الحكومة المحترم، نود أن نثير انتباهكم إلى أن هذا الورش ينبغي أن يشمل يعني التشريعات والنصوص التنظيمية المتقدمة، ينبغي أن نسجم وأن يتم تجميعها بما يتلاءم مع العهد الدستوري والتشريعي الجديد.

السيد رئيس الحكومة،

مثلاً، لا نريد أن نسمع مرة أخرى على أن هناك موظف، خازن جهوي مثلاً، يعرقل العمل والمجهود ديال مجلس الحكومة بعد إقراره عبر مداولات مشروعة وبالأغلبية المطلوبة. لا نريد أن نسمع بأن هناك جهات تلجأ إلى تحويلات في ميزانيتها، فتتم التأشير بسرعة مقابل رفض الدائم لبعض الجهات وغير المفهوم. لا نريد مثل هذه الأمور.

السيد رئيس الحكومة،

أيضاً لا بد ونحن نتحدث عن هاد الموضوع ديال برامج التنمية الجهوية، لا بد وأن نرجع على ميثاق اللا تمرکز الإداري، والذي نشكركم على أنه تم إخراجهم في عهدكم بعد طول انتظار، ولكن نريد أن نثير الانتباه إلى أن هناك تخوف السيد رئيس الحكومة، نسجله، إذا كان هاد الميثاق يخلصنا من عهد ديال المركزنة التي كانت في أحيان كثيرة تعرقل على المستوى المركزي الوطني عدد من القرارات المرتبطة بالإستثمارات وبالفعال الجهوي، لا نريد أن يتحول هاد المركزنة إلى مستوى جهوي، اللاتمرکز كييعني تفويض الاختصاصات متاع القطاعات الحكومية إلى الممثلين تريباً، إلى الممثلين ديال نفس القطاع على المستوى الترابي. وأي اختلال السيد رئيس الحكومة، في الجانب الذي يمس المسلسل اللاتمرکز يعطل ويؤثر سلباً على تقدم الجهوية المتقدمة.

السيد رئيس الحكومة،

برنامج التنمية الجهوية هو الحامل للمضمون التنموي والذي من شأنه أن يجمع ويركّز تدخلات كافة الفاعلين وفق أولويات مسطرة بطبيعة الحال.



يستمر بالشكل الذي يجعل أن الرؤساء الذين يصعدون بهذا الشكل هذا كيقاؤ طيلة الولاية فعوض ينكبوا على التفعيل الأمثل لبرامج التنمية الجهوية، كيقاؤ منكبين على المحافظة على الأغلبيات المشكلة، بعيدا عن التطبيق الأمثل لمقتضيات برامج التنمية الجهوية السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

في الختام، نغبو أيضا نثمنو الجهود ديالكم في التواصل المباشر مع الجهات، ونتمنى أن يثمر هذا التواصل مبادرات حقيقية وفعلية. السؤال اللي كيتطرح السيد رئيس الحكومة، فعلا الجهود ديالكم ديال التواصل المباشر وديال الإصغاء وديال الإستماع وديال التشاور وديال الإنتقاد وديال التفاعل، ماذا بعد؟ أشنو هي الثمار ديال هاذ اللقاءات التواصلية أو أشنو الانعكاس دياها على مستوى برامج التنمية بالجهات؟ شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب عبد الواحد المسعودي بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد الواحد المسعودي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاقي زملائي السادة النواب،

السادة الحضور الكرام،

بدورنا في البداية نحبي تلامذنا، نحبي البراعم أشبال الغد إن شاء الله الرحمن الرحيم، نحبي دكاترة الغد، مهندسي الغد، برلماني الغد، وهنينا للشباب المغربي، هنينا للتلاميذ ديالنا والنجاح دياهم، من هذا المنبر نحبيهم ونتمنى له مستقبل زاهر إن شاء الله.

أما حديثكم السيد رئيس الحكومة، وهو مجهود مقدر عن مستوى البرنامج المتعلق بالقضاء على الفوارق المجالية، أثير انتباهكم إلى أن تلك الإعتمادات هي مرتبطة بتدخلات بعينها يعني مسطرة سلفا، ليس لمجالس الجهات أي دور في تقريرها أو ترتيبها بحسب يعني الأولويات.

موضوع آخر السيد رئيس الحكومة، بغيناكم تعطوننا فكرة على التوطين الجهوي للإستثمارات بحسب الجهات، سواء كان إستثمارات عمومية أو إستثمارات خاصة، بغيناكم السيد رئيس الحكومة، تعطوننا المال ديال الإستراتيجية ديال التصنيع وإحداث المناطق الصناعية في كل الجهات والمناطق الحرة أيضا. بغيناكم السيد رئيس الحكومة، وأنتم تذكرون بالدعم ديالكم المالي لبرامج التأهيل ديال واحد العدد ديال المدن الكبرى اللي ذكرتمو المال بالنسبة لباقي المدن الكبرى من قبيل مكناس-فاس-أكادير-أسفي وغيرها.

موضوع آخر له ارتباط مباشر ببرنامج التنمية الجهوية وهو العنصر البشري بمجالس الجهات، على مستوى التأهيل، على مستوى التحفيز، على مستوى تأخر إصدار النظام الأساسي المتعلق بالجماعات الترابية بصفة عامة، أي حديث على النظام التعاقدية الذي يتيح إمكانية تعاقد الجهات مع الكفاءات بما يمكنها من التوفر على أطر كفاءة ومؤهلة لتتبع تنفيذ برامج التنمية الجهوية.

السيد رئيس الحكومة،

أيضا نشير إلى أنه هاذ الجهودات كلها وإن كانت عندها طابع تنموي، اقتصادي، مالي، قانوني، تشريعي، ولكن لا ينبغي أن نغيب الجانب السياسي في الموضوع. السيد رئيس الحكومة، هناك إشكالات على مستوى ربط تحمل المسؤوليات داخل مجالس الجهات بصناديق الإقتراع، لأنه لا بد من المشروعية الإنتخابية، لأنه في غياب في واحد اللحظة كيمكن نشكل واحد الأغلبية باش نطلع رئيس أو نشكل المكتب دياي، ولكن هاذ الأمر لا



والجماعات الترابية الأخرى، حيث أسند الدستور الجديد مواد جد مهمة من 135 إلى 146 للحكامة الترابية والتدبير الترابي بما فيه الجهات.

-هناك مركز آخر يتعلق الأمر بالقانون التنظيمي للجهات الذي يفصل في الأدوار والمهام والوظائف والإختصاصات والعلاقة بين باقي المؤسسات، والذي نص على ضرورة وضع مخطط التنمية الجهوي، ويتوخى إرساء نموذج سياسي لجهوية متقدمة، بعيدا كل البعد عن ما تحقق لحد الآن، أخذا بالإعتبار انصرام ما يناهز 22 سنة، يعني منذ 1997، منذ إقرار النموذج ديال الجهة، من تاريخ تأسيس أول ميثاق جهوي سنة 1997.

السيد رئيس الحكومة،

هذه التوجيهات من صميم منهجية بناء مشروع الترابي الجهوي وأساس الحكامة الترابية الجيدة، لذلك نرى أن الضرورة تقتضي تذكيركم بأن إعداد برنامج التنمية الجهوية يمثل مرحلة أساسية في عملية ممارسة الجهة لاختصاصاتها، ووسيلة ديمقراطية مثلى لإشراك الساكنة في تدبير شؤونهم، من خلال مؤسسات جهوية ومحلية تحظى بصلاحيات واسعة وإمكانات بشرية مادية هامة دون المساس بسيادة وكيان الدولة.

لكن، مع الأسف الشديد السيد رئيس الحكومة، وبعد انصرام حوالي ثلثي من عمر الحكومة الحالية، بقيت المخططات الحكومية حبرا على ورق. وسوف أقول لكم السيد رئيس الحكومة، نقطة بنقطة، فيما يخص البرامج التنموية الجهوية. ونعتقد جازمين، أن هذه الحكومة أقبرت حلم المغاربة السيد رئيس الحكومة، في سن سياسة جهوية ناجعة وأبطلت مفعولها، نظرا للنواقص والإكراهات وأبانت عن محدوديتها وسوء تدبير هذا الملف رغم أهميته.

تتجلى النواقص والإكراهات السيد رئيس الحكومة فيما يلي:

-سطرت الجهات مشاريع حاملة تفوق بكثير الإمكانيات المادية والمالية للجهة، بل وحتى في كثير من الأحيان كتجاوز كاع

في البداية السيد رئيس الحكومة، اسمحو لي أن أقول لكم أنه ما هو مبرمج اليوم هو السياسة الحكومية، هو البرامج التنموية الجهوية وليست التفاوتات المجالية، خطابكم السيد رئيس الحكومة اليوم عبارة عن شبه تصريح حكومي، دوختونا السيد رئيس الحكومة بالأرقام، أرقام فلكية لا واقع إلا في المخيلة ديالكم السيد رئيس الحكومة. نرى أنه راكم كل البعد بعيدين عن الواقع السيد رئيس الحكومة، عندما تتكلمون على نموذج تموي رائد، وجمالة الملك من هاد المنبر، سيدنا الله ينصرو قال بأنه النموذج التنموي ديالنا متجاوز السيد رئيس الحكومة. التقارير، لا الحكومية ولا الدولية السيد رئيس الحكومة، تتكلم غير الأرقام اللي قلتوها دبا. التقارير ديال المجلس الإقتصادي والإجتماعي ماشي الأرقام اللي جيتو بها السيد رئيس الحكومة، المجلس الأعلى للحسابات يقول غير ذلك السيد رئيس الحكومة، التقارير الدولية تقول غير ذلك السيد رئيس الحكومة. لهذا، نطالبكم السيد رئيس الحكومة، ربما التحلي، في التصاريح ديالكم، بواحد الواقعية السيد رئيس الحكومة، في الأرقام، لأن الأرقام اللي إلى حد ما تخلطت علينا الأرقام اللي جيتو بها بحال اللي رانا في واحد العالم ماشي هو اللي رانا فيه. إذن نحن اليوم بصدد مناقشة موضوع ذي أهمية قصوى، لاعتباره نتاج ثلاثة مرتكزات أساسية وهي:

-الأول والأهم هو الإرادة الملكية، المتمثلة في تحقيق نظام جهوية متقدمة، ولا بأس أن نستحضر هنا أحد خطب جمالة الملك وهي بالمناسبة كثيرة ومتعددة حيث قال جلالته: (إن ورش الجهوية المتقدمة هو مشروع يمتد على المدى البعيد ويستوجب التحلي بكثير من الحزم لرفع الجهود واليقظة لمواجهة العقليات المحافظة والتفاعلية من أجل التكييف والتعديل والملاءمة بكيفية مستمرة) انتهى كلام جمالة الملك.

-هناك عاوتاني مرتكز آخر السيد رئيس الحكومة هي مقتضيات الدستور الجديد، خاصة ما ورد في الباب التاسع بخصوص الجهات



-هناك تأخير في استصدار اللاتمركز الإداري، يلاه صدر، بعد أسابيع قليلة باش صدر، بعد عمر ديال 3 سنين دابا بعد 4 سنين من بعد التجربة اللي مرات من 2015 إلى يومنا هذا.

-ميزانية الجماعة، نعطيكم الدليل السيد رئيس الحكومة، على أنه راكم كل البعد على سياسة جهوية، ميزانية الاستثمار ديال الجهات والجماعات الترابية والمجالس الإقليمية في ميزانية الدولة لا تتعدى 10 الملايير درهم السيد رئيس الحكومة، وميزانية الدولة 180 مليار إذن فين راها إرادة، إلا كانت ميزانية الدولة في الاستثمار هي 180 مليار درهم، والموكولة للجماعات الترابية هي 10 د المليار درهم، إذن فين هي الإرادة د الحكومة لنقل الاختصاص للجهات باش تفعلها على أرض الواقع؟ والميزانيات كلها المرصودة لها هي 10 ملايير درهم السيد رئيس الحكومة. ناهيك على غياب التنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية في الجهة، كنهدر أنا على تمركز الجهة. كاين غياب نهائي بين القطاعات الحكومية والجهات وغياب الالتقائية والتنسيق في باقي المخططات الإقليمية والمحلية.

السيد رئيس الحكومة،

خاصك تعرف بأنه عبد ربه رئيس المجلس الإقليمي لتازة، أعد المجلس الإقليمي برنامجا تنمويا ديال الإقليم، يخالف تماما ولا يأخذ بعين الاعتبار فيما يخص التقائية البرامج الجهوية اللي دارت في الجهة، لم تكن أبدا هناك أي علاقة بين البرامج الإقليمية والمحلية والجهوية، وغياب الالتقائية. بل أكثر من ذلك، التقائية بين برامج الجهة والبرامج الحكومية الأخرى، كنلقاوا الجهة نفس الطريق يتم الإعلان عليها وهي نفسها كاينة في الجهات. ناهيك على تداخل الاختصاصات بين الجهات والوحدات اللامركزية الأخرى.

السيد رئيس الحكومة،

كتتضرو على الجهات وملايير ديال الاستثمار، فين راها هاد الموارد البشرية والموارد التقنية وخاصة المؤطرة منها السيد رئيس

الإمكانية ديال الدولة، في كثير منها يعني يستحيل الأرقام الفلكية اللي تسطرت في البرامج ديال الجهوية أرقام كثيرة بزاف وبرامج حاملة لا يمكن بأي حال من الأحوال، ونعطيكم الأمثلة السيد رئيس الحكومة، نعطيكم الأمثلة.

-عاوتاني كاين غياب نقل الإختصاصات من طرف القطاعات الحكومية للجهات، شنا هي القطاعات الحكومية الي نقلت الإختصاص السيد رئيس الحكومة للجهات بعد مرور كما قلنا لكم ثلثي من عمر الحكومة؟ رغم دعوة جلالة الملك، من هاد المنبر ومن هاد البرلمان، إلى اعتماد أجندة محدودة زمنيا في نقل الإختصاصات، واش نقلتوه الإختصاص؟ شكون القطاع الحكومي اللي نقل الإختصاص للجهات؟ فين غياب مصاحبة القطاعات الحكومية، إذا استثنينا مصاحبة وزارة الداخلية اليومية للجهات؟ أين مصاحبة القطاعات المعنية الحكومية الأخرى؟

قولوها لنا فين راها السيد رئيس الحكومة؟

-غياب التعاقد بين الجهات والدولة لتنفيذ المخططات الجهوية، وحتى الجزء الهزيل الموقع يبقى حبرا على ورق بسبب تملص القطاعات الحكومية من الالتزام ولانعدام مخططات التمويل. وفي هذا الصدد، نستحضر السيد رئيس الحكومة، تصريح أحد الوزراء، في لجنة، وزير الإسكان والتعمير حاضر معنا وكنشكروه من هنا، في اجتماع وزارة الداخلية، قال أنه هداك الاتفاقية الموقعة مع الجهة، بهاد الحرف وبهاد الكلمة، هي أنه اتفاقات موقعة "كاريكاتورية" يعني لا يمكن بأي حال من الأحوال باش تنفذ على أرض الواقع السيد رئيس الحكومة، وهذا في اجتماع ديال لجنة الداخلية السيد رئيس الحكومة. رغم الضالة ديال الاتفاقيات ديال تنزيل برامج الجهوية رغم ضالتها إلى أن تملص القطاعات الحكومية من التنفيذ دياها كثير للغاية.



ومجهود كبير والجهوية المتقدمة عاد اكتملات الآن ملي تم إصدار ميثاق اللاتركيز.

فيما يخص مشروع التنمية الإقتصادية، أنا كنظن أن صاحب الجلالة نصره الله، في العهد الجديد، بدأ بإطلاق عدد من المشاريع في المناطق اللي غاتصبح في ما بعد جهات وأقطاب اقتصادية. وكنظن أن الحكومة الآن قائمة بمجهود كبير، إلا أن فيما يخص القطبية الإقتصادية، راه لا بد أن تكون الحكومة قاطرة للتنمية الاقتصادية لشيء بسيط، نمط الإقتراع على مستوى الأقاليم كيحث على المستشارين الجهويين أنهم يبقوا دائما يشوفوا الأقاليم متاعهم، لأن تما غايتحاسبوا سياسيا. فإلا بغينا نشوفوا الشمولية متاع الجهة، يجب على الحكومة أن تقوم بسن عقود برامج واللي غاتمشى معها الجهة. والمشكل اللي مطروح وهنا مطروح على جميع السيدات والسادة النواب، هو تطبيق بعض المواد الدستورية فيما يخص الجهوية المتقدمة، وهناك المادة 6 من الدستور كتقول يجب الحرص على مساواة المغاربة أمام القانون، وأكبر قانون اللي هنا كنسهرهوا على تنفيذه هو قانون الميزانية أي إستعمال الموارد المالية اللي على أساسها كتناد برامج وكتعطي أموال للجهات. ثم مادة أخرى (المادة 31) اللي كتتنص على أنه يجب العمل من أجل دعم الولوج إلى الخدمات العمومية كالصحة، كالكهرباء، كالتعليم وعدد من المسائل، إلا أن إلا ربطناها مع مادة أخرى اللي على أساسها كيتتم تدبير بعض الجماعات المحلية اللي هي المادة 136، التدبير الحر. فإيلا كان التدبير الحر لا ديمقراطي ولا تشاركي، فهنا كنقولوا واش هاد المادة 136 مارجعاتش هي بصفتها لا دستورية، بما أن ما احتراماتش مساواة المغاربة أمام القانون وخاصة الميزانية، ثم ما احتراماتش أن تمكّن السكان أنهم يستافدوا من المصالح أو الخدمات العمومية، فهذا كي طرح وكي طرح مشكل.

الحكومة؟ كيفاش بغيتو الجهات من هاد النهار هذا بالأرقام الفلكية اللي سمعناها منكم، غتتفد البرامج التنموية اللي مسطرة بواحد الموارد البشرية لا ترقى إلى، لا كما ولا نوعا، خاصة نسبة التأيير منها، كيفاش بغيتو تنزل الملايير ديال الدراهم على أرض الواقع في التنفيذ ديالها؟

السيد رئيس الحكومة،

إن الإصلاح المنشود والكفيل بترسيخ الحكامة الترابية لا يمكن اختزاله بمجرد إصدار نصوص قانونية جديدة مهما كانت متطورة، ولا في وجود هياكل إدارية واختصاصات إضافية، بل أن الأمر يقتضي أساسا رؤية شمولية ذات أهداف دقيقة وأبعاد استراتيجية ومواكبة ومصاحبة حكومية منسجمة قوية ومتضامنة، همها الوحيد صلاح البلاد والعباد، ولا حكومة متشتتة هجينة ومتناثرة، يباعد بين مكوناتها عمق الاختلاف الإيديولوجي والسياسي الذي يجعلها لا تضع نصب أعينها سوى رهان 2021، في استباق انتخابي لا أخلاقي، ضاربة عرض الحائط المصالح العليا للبلاد، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب سعيد شبعنو باسم فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد سعيد شبعنو:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، عادة ما اللي كيوقف نائب برلماني أمام مسؤول حكومي وأن نقولوا حتى حاجة ما دارت خص تزيدونا وتزيدونا وتزيدونا، أنا أقول العكس، أن الحكومة قامت بمجهود



النواب يكونوا مستشارين ملاحظين داخل الجهات، فإلا ولاو ملاحظين غايكونوا على الأقل كيشوفوا كيفاش كتصرف الأموال امتاع الدولة في بعض المستويات، وشنا هو التسيير اللي كيدار. وهنا بغيت نفتح واحد القوس، فالوظيفة التمثيلية على كل المستويات، هي من أسمى الخدمات العمومية، فما يقولناش شي حد، مع احترامنا للمجتمع المدني اللي فيه ناس عقلاء وناس سميتو، يقولنا شي حد أتما جيووا هنا ولكن بصفة تطوعية، تطوعية ولكن اختاركم الناس اختاركم الساكنة المغربية، فلهدا يجب أخذ بعين الإعتبار أن النائب خصو يكون حاضر حتى في المجلس الجهوي باش يعطي رأيه داخل اللجن اللي كيشغل فيها داخل مجلس النواب، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد النائب محمد الحافظ بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد محمد الحافظ:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

لاشك السيد رئيس الحكومة، وأنتم تستعرضون الخطوط العريضة للسياسة الحكومية في مجال تعزيز البرامج الجهوية للتنمية، تشعرون بضعف هذه البرامج بأبعادها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، في غياب أيضا مواكبة تفعيل هذه البرامج التنموية بما تقتضيه من موارد مالية كافية كفيلا بتنفيذها بالنجاعة والفعالية المطلوبة.

فلهدا، في التدبير الجهوي، أظن أن هو اللي أساسي بالنسبة لتقليص الفوارق داخل المجالات الجهوية ومن بين الجهات، هو يجب أن يكون تدبير ديمقراطي شفاف وتشاركي. فلا يعقل، في بعض الجهات، أن تكون البرمجة برمجة انفرادية وبرمجة غير ديمقراطية، وتتكون برمجة عمودية يمشي لها الجماعة، يمشي لها الجمعية، بينما اللي هو مطلوب يكون كما قلت، برمجة وتنسيق في مستوى كل الأقاليم على المنتخبين الجهويين والمنتخبين الإقليميين ورؤساء الجماعات والمجتمع المدني، وكذلك قطاعات وزارية بتنسيق مع السيد العامل. فهنا كيمكن لنا نقولوا على أن تم اللاتركيز داخل اللامركزية، تم اللاتركيز داخل اللامركزية أي أن الأمور ما بقاتش مكرزة على مستوى الجهات. وشكون اللي كيتعادى من هاد الرأي وهاد التدبير؟ هم الجماعات وهم السادة العمال، فالجماعات ملي ما كيتمش تقليص الفوارق داخل الجهة، تيوليو الساكنة كيقوموا باحتجاجات وبوقفات أمام الرؤساء اللي ما عندهم حتى وسيلة باش يلببوا الطلبات هذا، ثم السادة العمال اللي كيحاولوا كيفاش يديروا باش يحاولوا ينقصوا من دوك النواقص السلبية اللي نتجت على التدبير اللي هو تدبير غير ديمقراطي.

فلهدا، اللي مطلوب السيد الرئيس، هو أولا القيام بتقييم القوانين التنظيمية فيما يخص لا الجهات ولا المجالس الإقليمية ولا الجماعات، يعني تعطات ملايين وملايير، ولكن واش عارفين السيدات والسادة النواب، أن هناك جماعات قروية وحضرية في حالات كارثية؟ فلهدا خصنا ناخذوا بعين الإعتبار هذاك الشئ متاع الجماعات حتى هو وعندو متطلبات كثيرة، وفي نفس الوقت المجالس الإقليمية. ثم في المراقبة المالية، فدورنا احنا كيمثلي الأمة، أننا نحاولوا نراقبوا ولو معنويا ما يقع في بعض الجماعات وفي بعض الجهات.

هنا بغيت نرجع، ملي يتم التقييم متاع القوانين التنظيمية، يجب السيد رئيس الحكومة، أننا نعملوا باش نرجعوا السيدات والسادة



التوازن المجالي، وضمان تنمية متوازنة في ظل بيئة إجتماعية مطبوعة بالتفاوتات المجالية والفوارق الإجتماعية واتساع رقعة الفقر ومظاهر الإقصاء والتهميش. وتتساءل السيد الرئيس الحكومة أيضا، عن دور الوكالات الجهوية لإنجاز المشاريع داخل الجهات لضمان

الفعالية والنجاعة في تنفيذ البرامج والمشاريع الجهوية. وحتى تكون للجهة مكانة الصدارة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، باعتبارها الإطار المناسب لتنفيذ السياسات العمومية على المستوى الجهوي، فلا بد من التساؤل عن حجم البرامج الجهوية ذات البعد التنموي والأغلفة المالية المرصودة لها وما أثارها على الإقتصاد الجهوي والتنمية الجهوية والساكنة، بعد مرور أمد ليس بالقصير على البناء الجهوي المؤسساتي.

ومن أجل إعطاء البعد الدستوري للجهوية المتقدمة مدلوله الحقيقي، نتساءل السيد الرئيس الحكومة، عن التوجهات السياسية العمومية لإعداد التراب الوطني الرامية إلى ضمان الأرضية الصلبة لتقوية جاذبية تنافسية الجهات وتحقيق التوازن المجالي، في غياب مشروع قانون إطار بشأن إعداد التراب الوطني، الذي يشكل خارطة الطريق لضمان التقائية الخيارات الكبرى للدولة على المستوى الجهوي وتوزيع الأدوار بين الدولة والجماعات الترابية، بما يضمن إشراك جميع الفاعلين المعنيين بالتنمية الجهوية، مما يؤدي إلى تداخل الاختصاصات ما بين الجماعات الترابية.

وبهدف جعلها للبعد الدستوري للجهوية المتقدمة القلب النابض للديمقراطية المحلية، نسائل أنفسنا على ضوء حوالي خمس سنوات من الممارسة من العمل الجهوي، عن مدى احترام مبادئ التدبير الحر الذي يركز عليه التنظيم الجهوي والتراحي، على أساس التعاون وضمان مشاركة واسعة للسكان المعنيين في تدبير شؤونهم، والرفع من مساهمتهم في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة، ومساهمة المجال الجهوي بشكل فعال في تفعيل السياسات العمومية من خلال برامج التنمية.

السيد رئيس الحكومة،

إن السياسة الجهوية كإطار لبلورة إستراتيجية بديلة للتنمية، بأبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والبيئية والإنسانية، يجب النظر إليها باعتبارها كلا لا يتجزأ، تدخل في صلب الإصلاحات الدستورية والسياسات الرامية إلى ترسيخ دولة الحق والقانون والمؤسسات، وتوطيد دعائم التنمية البشرية المستدامة، الكفيلة بدعم التماسك المجالي للتدخلات العمومية على صعيد المشاريع الجهوية وتوطيد التغطية الترابية العادلة والمنصفة للخدمات العمومية على مستوى التراب الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

إن هذا الورش الإصلاحية الطموح يجب ألا يقف عند الإصلاحات الإدارية وبناء جهة كوحدة ترابية، بل أن إنجاح هذا الفضاء الجهوي المتقدم كرافعة أساسية لترسيخ الديمقراطية المحلية والتقدم الإقتصادي والتوازن الإجتماعي، يقتضي جعل البعد الجهوي في قلب السياسات العمومية وإعادة توزيع الثروة، بما يضمن التضامن والتكامل بين مختلف الجهات وداخل الجهة الواحدة لتحقيق النمو الإقتصادي المتكافئ والإستقرار الإجتماعي المنشود، مادام ورش الجهوية المتقدمة يندرج ضمن البناء الديمقراطي والنهوض بمسلسل التنمية الجهوية، في إطار الحكامة الجيدة والبناء الديمقراطي المحلي.

في هذا السياق السيد رئيس الحكومة، وبعد مرور أزيد من من ثماني سنوات على إقرار البعد الدستوري للجهوية المتقدمة، نتساءل السيد رئيس الحكومة، عن دور صندوق التأهيل الإجتماعي الذي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات، ومدى تفعيل هذه الآلية المؤسساتية لتحقيق الأهداف المتوخاة منها السيد رئيس الحكومة. كما نتساءل عن دور صندوق التضامن بين الجهات بهدف التوزيع المتكافئ للموارد من أجل تقليص الفوارق الجهوية لما فيه تحقيق



السيدات والسادة النواب الأفاضل،

السيد رئيس الحكومة، بلغتكم واحد الإرسالية، سوف تتفقون معي، على كون الجهوية هي خلق أقطاب تنمية جهوية، طبعا تراعي حاجيات وخصوصيات الجهات. هذا عنوان جميل، سبقو ربما طموح كان موضوع تعاقدنا كمغاربة قبل ما يكون يعني موضوع تعاقدنا كمؤسسات. لكن هاد الطموح السيد رئيس الحكومة، اليوم نقدر نقول ليك بأنه ارتطم واصطدم بعناد الواقع، وهنا يمكن أن أجزم السيد رئيس الحكومة، أن حصيلة بداية التنزيل العملي للجهوية، كما بشرنا به المغاربة، هي حصيلة لا تبعث على الإطمئنان. برامج التنمية الجهوية أو ما يعرف ب PDR تواجه خلل قانوني، خلل تنظيمي، وأيضا خلل سياسي.

مجالس الجهة السيد رئيس الحكومة، من بعد 4 سنوات، في سبتمبر غادي نتوجهو للسنة الرابعة، مازال كاندايزو على الإختصاصات الذاتية التي لا تزال معتقلة في المركز. سيدنا الله ينصرو، كما سبقوني بعض الإخوان وقالوها، عطى توجيه في 2018 وحدد السقف ديال شهر دجنر باش نكونوا انتهينا من هذا الموضوع ديال الإختصاصات الذاتية. تكونت لجان، ست لجان، اللي كتعرفوا السيد رئيس الحكومة، اللي كل لجنة تعنى بواحد الإختصاص من الإختصاصات الست، النتيجة لا شيء يذكر لحدود الساعة، وهذا غير طبيعي. طبعا الفزاعة، اسمحو لي على هاد التعبير السيد رئيس الحكومة، الفزاعة ديال الحكومة كتمشي لزوج ديال النقاط: أولا، لجنة وطنية تعنى وتسهر إلى آخره، هذا كيبين بأن مازال ما كنفكروش في الجهة مازال عقولنا حبيسة المركز، كنهضرو على إشكال قانوني الحكومة كنجبد واحد القانون ديال 53 وديال 63 باش تبين بأنه كاين إشكال، مع العلم أن هذا واحد التملص من المسؤولية.

اليوم احنا كتنحدثوا على قانون تنظيمي، قانون تنظيمي هو قوي دستوريا ماشي قانون عادي، إذن بالتالي هاد الفزاعة هادي أو

ولا تفوتني السيد رئيس الحكومة، هذه المناسبة، دون أن نسجل باعتزاز كبير المسار الصحيح الذي سلكه النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية على مستوى النجاعة والسرعة في تنفيذ العقود المتعلقة بالبرامج الخاصة بالتنمية المندمجة لهذه الأقاليم، ليشكل بذلك نموذجا يحتذى به في التنمية الجهوية والذي يجسد بحق روح التعاون والتضامن والتكامل والمسؤولية على المستوى الجهوي.

وبهذه المناسبة السيد رئيس الحكومة، وانطلاقا من موقعي داخل جهة الرباط-سلا-القنيطرة، يمكن أن أجزم بأن هذه الجهة التي تعتبر القلب النابض للمغرب، تبقى في أمس الحاجة إلى مزيد من البرامج التنموية والمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بالنسبة لبعض الأقاليم التي لم تنل نصيبها من التنمية على الوجه الذي تتطلع إليه الساكنة، في ظل غياب عدالة مجالية داخل الجهة نفسها، وأذكر بالذكر إقليم سيدي قاسم.

وختاما السيد الرئيس الحكومة، لا بد أن أذكركم بضرورة تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص في توطين المشاريع التنموية الكبرى، وإعطاء الأولوية للجهات التي يهيمن عليها الطابع القروي، حيث ترتفع مؤشرات الهشاشة والفقر والبطالة وذلك انسجاما مع توجيهات صاحب الجلالة نصره الله، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن بإسم الفريق الحركي للسيد الرئيس محمد والزين.

النائب السيد محمد والزين:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،



ما كاي تحققش هادشي كيولي الإحباط، وفاش كيولي الإحباط
كنخلي لكم القراءة اللي كتجي موراه.

طبعا ما تستحضراتش برامج الإستراتيجية الوطنية، غاتقوليا هل
هناك تنسيق؟ ما كاينش، إذن الحكومة في واد والجهات في واد.
إذن الخلاصة أن هي البرامج ديال PDR اللي كنهضروا عليها
السيد رئيس الحكومة، بعيدة على الأرقام، هي برامج غير قابلة
للإنجاز وغير مهيكلة PDR. برنامج راه غير بالمصادقة والتعاقد
مع الحكومة، مزيان، راه احنا تخلفنا. القانون التنظيمي ديال اليوم
رجعنا به للوراء، لأن شحال هذه شنو كان؟ كان الإختصاصات
الذاتية على الأقل في المخططات قبل لا تحول برامج كانت
كتصرف فيها الجهات، اليوم قرناها بالتعاقد، إذن اعطيني بعدا ما
هو لي، عطيني بعدا ديالي اللي هو اختصاص ذاتي، وأجي نتعاقد
معك كحكومة، واش ديال ما عطيتيه لياش؟ هذا كيخلق ثقة؟
لا، الاختصاصات الذاتية، شوف السيد رئيس الحكومة، احنا في
مرحلة تأسيسية، أجي نتافقوا، أنا ما غاديش نقول، نمشيوا نعاودوا
النظر ربما في القراءات ديالنا أو في القوانين، ولكن كمرحلة
تأسيسية نبدأو غير بما هو ذاتي، شحال بقى لنا؟ عامين وداكشي
اللي جاي ما هو مشترك وما هو منقول يمكن يمكن ناقشوه،
ولكن كمرحلة تأسيسية نبدأو بالبداية، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد النائب رشيد البهلول بإسم الفريق الإشتراكي.

النائب السيد رشيد البهلول:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

هاد ربما هاد الإكراهات اللي كتجبد غير مبررة، لأن منطقيا
وطبيعيا واحتراما للقوانين ديالنا، خاص الملاءمة تجي من الحكومة
مع القانون التنظيمي ربما وماشي العكس.

اسمحوا لي السيد رئيس الحكومة، غادي نقولها لك كما كيقولوا
المغاربة (غادي نجيك من الآخر) راه إلا ما تحشمش مشكل
الإختصاصات الذاتية ديال الجهات، فلا مستقبل لبرامج التنمية
الجهوية، باش نكونوا يعني كنهضروا الواقعية السياسية.

طبعا النقل، النقل كاختصاص ذاتي كيعطيه القانون التنظيمي
للجهات كيعطيه للجهات، طبعا كيقول "تضع الجهات تصميمها
جهويا للنقل داخل ترابها" شحال عندنا من جهة؟ 12 جهة،
السيد رئيس الحكومة واش كتعرفش شي جهة نزلت هاد التصميم
الجهوي ديال النقل، ولا واحدة. ربما السؤال علاش؟ لأن
الإشكال الحقيقي هو رفع اليد la main-levée ديال
الحكومة، وإلا ما دارش السيد رئيس الحكومة، نقدروا نهضروا
على PDR وعلى برامج التنمية الجهوية، راه غادي نكون أمام،
واستسمح على هاد التعبير هذا، غادي نصبحو أمام "أكذوبة
نظرية".

على مستوى آخر، طبعا الأرقام اللي تقدمتوا بها 415 مليار في
الجهات، بعض الخطرات المواطن كيجيب له بحال إلا كنظروا ل
2 ديال البلدان، كنهضروا فاهت فاهت مليار درهم في PDR

ديالها، يعني راه احنا في ما يعادل نصف ميزانية الدولة. جهات
و صلات ل 40 مليار ديال الدرهم، ما يعادل الحجم ديال

الإستثمار ديال الميزانية ديال الدولة، يعني هادشي الإشكال اللي
كيخلق هو أن أولا بعدا يعني هاد النخبة اللي تتبنى هاد الوثيقة
وتتبنى هاد المشاريع، هذا راه يدينها كما يدين أيضا من صادق
عليها، لأن الإشكال الحقيقي أشنا هو؟ هو أننا أولا كنهضروا بهاد
الأرقام انتظارات وكنرفعوا السقف ديال الأمل عند المغاربة، وفاش



والعمل على إطلاق لاتمركز شامل حقيقي، لا يقوم فقط على نقل التفويض في التوقيع في هذا المجال أو ذاك، بل يتعين نقل فعلي للسلطات والإختصاصات من المركز إلى المحيط بشكل متدرج طبعا، ووفق معايير محددة بدقة، مع تقاسم الوسائل والإمكانات وتفادي السقوط في مركزية من نمط جهوي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نرى في الفريق الاشتراكي، أن التفعيل السليم والناجح لبرامج التنمية الجهوية يقتضي إعادة النظر في نظام حكومتنا الترابية، وتوسيع دائرة الممارسة الديمقراطية، وتزويد الجهات بكفاءات بشرية وإدارة ذات مقومات الكفاءة والنجاعة والإرتقاء بالديمقراطية التشاركية والتحقيق الفعلي للمقاربة على أساس النوع الإجتماعي، وإعمال مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، والحد من اقتصاد الربيع والإحتكار، واعتماد الشفافية والمنافسة الشريفة وتكافؤ الفرص، وترشيد المساعدات الإجتماعية التي تحولت في كثير من الأحيان إلى رشاي انتخائية، وإعطاء البرامج القطاعية بعدا استراتيجيا ونسقا موحدا للرفع من وتيرة الدينامية الاقتصادية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا لك، الكلمة الآن بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشتراكية، السيد النائب الحبيب حسيني.

النائب السيد الحبيب حسيني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشتراكية، في إطار مناقشة السؤال الشفهي المتعلق بالسياسة

طبقا لمقتضيات المادة 83 من القانون التنظيمي للجهات، أقرت مختلف المجالس الجهوية برامج للتنمية الجهوية كآلية وإطار مرجعي يمكنها من ممارسة سلطاتها وتحقيق تنمية متوازنة والرفع من جاذبيتها الإقتصادية والإجتماعية، غير أن الحصيلة تشير إلى أن الإنجازات لم تصل إلى ما كان منتظرا منها، جل البرامج يتم تفعيلها ببطء شديد وبنجاعة دون المستوى المنشود، نتيجة عوامل متداخلة نرى في الفريق الاشتراكي منها:

-أولا: تداخل الإختصاصات والمسؤوليات؛

-ثانيا: هيمنة رؤية قطاعية ومركزية؛

-ثالثا: محدودية الوسائل البشرية والمالية؛

-رابعا: توزيع مختل بين الجهات وتداخلها وغياب العدالة المجالية داخل الجهة الواحدة؛

-خامسا: ضعف الشراكة والتعاقد والتعاون اللامركزي؛

-سادسا وأخيرا: تأخر صدور المرسوم المتعلق باللامركز الإداري في وقته.

وإننا في الفريق الإشتراكي للقوات الشعبية، إذ نؤكد أن التنمية الجهوية يجب أن تتم في إطار التنمية الوطنية العامة، نعتبر أن أكبر تحدي يواجه التنمية المجالية اليوم يتمثل في صياغة النموذج التنموي القائم على استغلال الثروات والطاقات المحلية، وإشراك كل الفاعلين وتوحيد تدخلاتهم وفق أهداف ومرتكزات هذا النموذج التنموي.

لقد أكد جلالة الملك -حفظه الله- في افتتاحه للدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية، أن النموذج التنموي للمملكة أصبح غير قادر على تلبية احتياجات المواطن المغربي، وأضاف جلالتة أن المغاربة اليوم يحتاجون إلى التنمية المتوازنة والمنصفة التي تضمن الكرامة للجميع، وتوفر الدخل وفرص الشغل وخاصة للشباب.

وفي هذا السياق، نرى في الفريق الاشتراكي، أنه لم يعد هناك وقت للتردد وأنصاف الحلول، يجب الإنتقال إلى السرعة القصوى



بالمعايير الإدارية والتدبيرية، والتسريع من وتيرة تنزيل مقتضيات اللاتمركز، وتوفير المناخ السليم لخلق شروط تحسين إندماج والتفائية السياسية العمومية، وتفعيل شروط الممارسة الجيدة للديمقراطية التشاركية، مع إعطاء المكانة اللازمة واستحضار الوضع الاعتباري المطلوب للمؤسسات المنتخبة وتحميلها المسؤولية في القيام بواجباتها المكفولة وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب مصطفى شناوي.

النائب السيد مصطفى شناوي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

تحية واحترام،

إذا كان مشروع الجهوية المتقدمة والبرامج الجهوية يهدف إلى توسيع حقل الديمقراطية التمثيلية الجهوية، واعتبارها رافعة للتنمية الاقتصادية والتنمية المندمجة والمستدامة، من أجل الحد من الفوارق وضمان كرامة المواطنين والنهوض بالنمو وتوزيع عادل لثروات البلاد، من الملاحظ مع الأسف إلى حد الآن هو نوع من الشعور العام بالخيبة وذلك ناتج في نظرنا:

- 1- غياب إرادة سياسية حقيقية لتفعيل الجهوية المتقدمة؛
- 2- نظرا لغياب رؤية إستراتيجية والإكتفاء بتلبية حاجيات آنية ومحلية؛
- 3- نظرا لحجم الوصاية المفرطة الذي لا يساعد؛
- 4- عدم التطبيق الصارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكذا الإختلالات الملاحظة على مستوى الحكامة؛
- 5- النزوع المركزي والمقاربة العمودية للإدارات الذي لا يساهم في تفعيل اللاتمركز الإداري؛

العامه حول برامج التنمية الجهوية، وهي مناسبة نجدد من خلالها تأكيدنا على الإنخراط في إنجاح ورش التجربة الجهوية المتقدمة، والتي نؤكد دائما على ألا يتم اختزالها فقط في ترسانة القوانين والمساطر، بل يتعين أن تكون تعبيرا عن إرادة قوية جديدة في الإصلاح والتغيير، بشكل منهجي يتوخى اتخاذ قرارات جريئة وشجاعة على مستوى إعادة هيكلة مصالح الدولة على الصعيد الجهوي، على شكل أقطاب كبرى من قبيل: القطب الاجتماعي، قطب الإستثمار والتشغيل والتنمية الاقتصادية، قطب التربية والتكوين قطب الثقافة والتراث وغيرها من الأقطاب.

علاقة بسؤال فرق ومجموعة الأغلبية حول بعض الإكراهات التي لا تزال تعيق التنزيل التدريجي والسليم للجهوية، والمرتبطة أساسا بتأخر المصادقة على برامج التنمية الجهوية، فإنه يتعين أن تأخذ هذه البرامج بعين الإعتبار نتائج التشخيصات الموضوعية والواقعية المسبقة، والتي تضمن عناصر القوة وعناصر الضعف، واستحضار الفرص والمخاطر المرتبطة بالجهة، مع اعتماد مقاربة تشاركية من أجل وضع رؤية إستراتيجية واستباقية مشتركة للجهة وحصيلة دقيقة ومفصلة لتحديد درجة انخراطها في التنمية البشرية المندمجة والمستدامة.

ومن بين الشروط اللازمة لإضفاء النجاعة على برامج التنمية الجهوية، الحرص على اختيار المشاريع ذات القيمة المضافة، وعلى التكلفة المالية التي يمكن للجهة أن تتحملها، مع السعي إلى تعبئة الموارد المالية والإضافية والكافية لبلورة هذه المشاريع.

السيد رئيس الحكومة،

إن تنزيل الجهوية سيتيح فرصا عديدة يتعين استغلالها وتطرح تحديات هامة على العديد من الأصعدة المتكاملة والمرتبطة فيما بينها، ومن الضروري العمل على رفعها لكونها تمثل المدخل الأساسي لنجاح هذا الورش الذي انخرطت فيه بلادنا. لذلك، يتعين توفير كل الشروط الضرورية واللازمة في المراحل الأولى، بدء



تشتت، والحمد لله إخراج إصلاحات مهمة مستقبلية وإنجاز برامج مهمة مؤثرة وإنجاز الإتفاق الإجتماعي وغيره، دليل على أنه هناك إنسجام معقول للحكومة لتشتغل. راه شحال من مرة كنختالفو، ولكن هاد الإختلاف مزيان، اختلاف ديال الآراء كيأدي للغنى إلى آخره. المهم بلا ما نشرح أكثر، لأن بعض الأحزاب تحاول هداك الشي اللي عندها هي كتشوفوا في الآخرين، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية أنا متفق معكم كايين تأخر في عدد من الأمور، أنا متفق معكم، ولكن راه السيد رئيس المجلس الإقليمي اللي هضر راه هو عبر مزيان، كيقول لك احنا كنوضعوا مخططات ما منسجماش مع الجهة، وسيدي دير الإنسجام، آش غاندير لك أنا؟ الحكومة غايتدخل مرة إلا تدخلنا كيقول لك التدبير الحر، إلا ما تدخلناش كيقول لك خليتونا، ما عرفنا كيفاش، آش غادي نديروا؟ غير وريونا كيفاش غادي نديروا. وهناك ضعف في الجماعات الترابية عموما، ماشي كلها، ولكن هناك ضعف، ولكن الإدارات المركزية والدولة موجودة باش تعاونو تساعد باش تطوروا القدرات. تنزيل وتنفيذ الجهوية المتقدمة تحتاج إلى رفع القدرات. رفع القدرات لا يتم بين عشية وضحاها، ما يتم، ما عمر ما قال شي واحد حتى القانون التنظيمي لا يقول بأنه من النهار الأول غادي جميع الاختصاصات الذاتية إلى آخره كتعطي. طيب، الا عطيت شي اختصاص ذاتي وتربك لي هذا القطاع اش غادي ندير أنا، آش غادي ندير غير قل لي آش غادي ندير؟ والمواطنون غادي يخرجوا يحتجوا، غادي يحتجوا على الحكومة كاع ما يعرفوا هداك الجماعات الترابية كاع. إلى حد الساعة، كثير من الأمور اللي كتهم الجماعات الترابية وهي اللي كديرها كيخرجوا المواطنين كيحتجوا على الحكومة، هو راه ما عندوش اختصاص راه عند الآخر، لكن ما عندك ما دير.

6- اللاتمركز الذي كان من الضروري أن يسبق إطلاق الجهوية، فأصبح نتيجة لها، وأصبح بالتالي إجراء للمواكبة عوض أن يكون إصلاح ضروري للحكامة الإدارية لمسايرة تطور المجتمع وإستجابة انتظاراته؛

7- هيمنة رؤيا قطاعية ومركزية؛

8- غياب إنسجام بين السياسات العمومية والمخططات والبرامج الجهوية؛

9- مشكل الاختصاصات؛

10- إلى آخره.. الوقت لا يسمح.

وبخصوص اقتراحاتنا كفدرالية، أحيلكم السيد رئيس الحكومة، على توصيات مؤسسة دستورية وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال إحالته الذاتية بخصوص متطلبات الجهوية المتقدمة لأنها توصيات جريئة جدا، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السيد رئيس الحكومة لكم الكلمة للرد على التعقيبات التي استمعنا إليها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا جزيلا السيدات والسادة النواب المحترمين، على المناقشة والملاحظات، ما كايين مشكل، كايين شي ملاحظات سريالية شوية، غادي نشرحها، سريالية سريالية حقيقة، المهم ما كايين مشكل، غانجي لها شوية بشوية.

أولا، بعدا حكومة مشتتة هجينة، ما عرفتش شكون المشتت الهجين، المهم راه باين المشتت الهجين شكون هو، حكومة مشتتة، غير مشتتة، مندمجة، منسجمة، إنسجام معقول منطقي ماشي من الخلافات احنا كنعترضوا بها، احنا عمرنا طلبنا من الأحزاب السياسية تكون على نمط واحد، كنختالفوا، كيرد شي على شي، ولكن داخل الحكومة لا نسمح بأن يكون هناك



لا جهويا ولا محليا اللي محدودة، مع محاولة دعم القدرات، ولكن الحمد لله رغم ذلك راه البرنامج ناجح، بعض البرامج فين تتأخر ماشي لأن المال غير موجود، ولكن لأن القدرة على البرمجة محدودة، وهذا معقول ومنطقي أي واحد فيكم قلت له باللي 4 دالعمارات مثلا مرة وحدة ما يمكنش خصو، يبني بطريقة، خصو يقبل على الأرض وخصو يدير المهندس، خصو يتافق مع المهندس، خصو يدير الدراسات، خصو يتشاور، خصو إلخ.. عاد من بعد يقبل على، راه تحتاج إلى مراحل، ولذلك، هو الفكرة اللي مشينا فيها اللي وانطلقنا منها هو أن القانون التنظيمي هو المثال، هاد المثال هو هدف، جميع الدول احنا استعراضنا التجارب ديال الدول اللي درت تحولات في واحد الجهوية متقدمة بهاد الشكل اللي مشينا فيه احنا أو بشكل أكبر، هاد الدول كدير هدف ثم تتمشي للهدف وكتبلغوا بعد بضع سنوات، ربما تمشي ل 5-10 سنوات على حسب الدولة وعلى حسب أشنا هي التحولات وشنا هي القدرة على هذا التحول وهاد الشي اللي كاين. ما ورد في القانون التنظيمي هو هدف نحن سنسير إليه، عندنا كل الإرادة باش نمشيو فيه، ولكن غادي نمشيو فيه بالطريقة التي لا تترك الخدمات الموجهة للمواطنين راه هو عاطيك التعليم مثلا غادي نعطيه لك من غدا، ولكن واش أنا غادي نعطيه لك من غدا ويرتلك ليا، غادي نمشيو تدريجيا. عاطيك النقل، صحيح النقل غادي نقلوه، ولكن مادام النقل غادي احنا غادي يكون النقل عن طريق، فلذلك هناك حوار لوضع خارطة طريق، كيف يمكن لهذه الإختصاصات الذاتية أن تنقل. وغتنقل الإختصاصات الذاتية، خصنا نشوفوا الموارد المالية والموارد البشرية معها وهاد الشي النقاش اللي كنديروا حتى في اللاتمرکز. وأنا أستغرب للأخ اللي قال بأن اللاتمرکز تأخر إلى آخره، المهم تأخر في شي بلاصة أخرى، ما تأخرش عندنا احنا. الحكومة جينا، بضة شهر بدينا الورش، بضة شهر أخرى صادقنا على ميثاق اللاتمرکز. دابا

الجهوية المتقدمة الحمد لله تسيير بطريقة معقولة، منكهوش تسيير بطريقة أسرع، صحيح، أنا متفق معكم، ولكن ما تتيحه الوسائل الموجودة والقدرات الموجودة هو هذا. الآن هناك نقاش عميق لأن نقل الإختصاصات ليس شيئا، بعدا أولا واحد القضية، هادوك البرامج الجهوية اللي توضع للتنمية PDR، هادوك البرامج الجهوية للتنمية اللي توضع للأغلب دالبرامج اللي تقترحات فيها مشات الإختصاصات عادة اللي كتنقل مشتركة أكثر منه الإختصاصات الذاتية، راه حتى الجهات خصها حتى هي واحد الشوية باش تأقلم مع القانون، راه خصها واحد الشوية تأقلم، ليس عيب، هذا ماشي عيب خصها تقوى الإدارات ديالها، خصها تأقلم، والقانون الذي صادقتم عليه، لما قال 10 دالمليار الدرهم خاد بعين الإعتبار هاد عملية والتدرج، أنا ما يمكنش أنقل كل شي مرة وحدة ونخوي بالمواطن ويبقى تالف ماعرف واش الجهة ولا الإدارة، لا يمكن، اسمحوا ليا، هذا ماشي مسؤولية، المسؤولية هو نتعاونوا، نديروا خارطة طريق وهاد الشي راه فيه حوار مع الجهات باش نديروا خارطة طريق لنقل الإختصاصات، كيف سيتم نقلها؟ بأي ضمانات؟ واش رفع القدرات بأية وتيرة غادي يتم إلى آخره؟ هداك الشي فيه تفاصيل عديدة، لأن واحد القطاع غادي مزيان، أنت بغيي تنقلوا غير هكاك بلا ما دير ضمانات، بلا ما دير احتياطات، بلا اسمو، والمواطن فين غادي نديوه؟ فلذلك، نفكروا شوية. لذلك، أغلب البرامج الآن كتم بالشراكة. الإخوان تقلقوا في بعض الجهات ولكن بعض الجهات انخرطت مزيان فاش دار البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية، لأن قلنا لهم أتما عندكم كذا في المائة إذا السلطة المركزية عندها 40%، راه هذا جزء من التهيئة لنقل، لأن خصها حتى هي، وجدنا صعوبات في البرمجة، لأن الإمكانيات ديال البرمجة، ماشي الفلوس، الفلوس كاينة، ولكن الإمكانيات التقنية للبرمجة محدودة محليا، محدودة. فلذلك، كنديروا على حسب هديك الإمكانيات،



أما الإخوان اللي استغربو الأرقام، شي أخ قال ليك أرقام غير واقعية، ذيك الأرقام راه موجودة في قوانين المالية المتتالية وموجودة في برامج، واش أنا اخترعتها من عندي؟ ياك أنتما صادقوا على قانون المالية، أغلب تلك الأرقام مبرجة وكتمشي أو كاينة في برامج، بالعكس، المجلس الإقتصادي والإجتماعي فاش هضر على النموذج التنموي جا من بعد عقد البرنامج النموذج التنموي ديال الأقاليم الجنوبية، جا من بعد عقد البرنامج اللي عطاءه جلالة الملك الانطلاقة كما شرحت منذ قليل، المجلس الاقتصادي والإجتماعي وكذلك عدد من المؤسسات الأخرى ثمنت هاذ الحركية ديال هاذ البرامج هادي، والحمد لله أعطى الزخم وعندها التأثير في بعض المناطق.

طيب، غادي نجي لواحد الأمر كيتعاود باستمرار، واحد السؤال، وأنا جاوبت عليه منذ فترة قليلة في مجلس المستشارين هو هاذ القضية ديال التوزيع الجهوي للإستثمار العمومي، وأنا هاذ السؤال أنا كنتغرب كتوجهوه ليا وأنتما عارفين بأنه كاين وثيقة سنوية كتقدم مع قانون المالية، هي مذكرة التوزيع الجهوي للإستثمار، سنويا كتقدم، وفيها التفاصيل قطاع بقطاع، قطاع التعليم ها هي الإستثمارات جهة كذا، كم جهة كذا والنسب المئوية، قطاع الصحة ها هي، قطاع التجهيز كذا، كل شي عندكم المعلومات موجودة، لا نخترعها. وهاذيك الأرقام كتسحب على مشروع قانون المالية وكتتصادق عليها في قانون المالية، فلذلك هاذ الشي فيه الشفافية التامة ويدخل واحد الآن يدير قانون المالية 2019 ويضرب عليه في الموقع ديال وزارة المالية وفيه المذكرات المصاحبة لقانون المالية كلها، هاديك المذكرات كلها موجودة، كتضرب عليه كتخرج لك المذكرة، راه كلشي كاين دبا. اليوم في عهد الرقمنة ما كاين حتى شي معلومة اللي خفية على شي واحد غير يقلب عليها الواحد يلقاها فوراً، هادي النقطة الأولى.

عامين ونصف غادي نكونوا نهيينا المخطط المديرى لنقل الإختصاصات، غادي نبقاوا نقل الإختصاصات إن شاء الله ما نمشي أنا حتى نكون فضيت هاد اللاتمرکز، واش من تأخر؟ ما عرفتش هاد التأخر؟ نعم والمهم هذا عند المواطنين وعند جلالة الملك ما عنديش أنا، على كل حال.

ولكن واحد القضية أخرى تتقولوا واحد المسألة أنا كنتستغربها، لا اسمح لي، هاد الهضرة هادي ما تكترش منها لأن شي وحدين كيديوا على خطرا الولاية الثالثة، بحال إلا هي الخطر ديال البلاد. أنا كنتقول، علاش كنديرو واحد اللوحة سوداوية بحال اللي حتى حاجة ما دارت كل شي هاد الشي فاشل إلى آخره.

مع أنه هناك رؤساء جهات اللي قدموا الحصيلة ديالهم في الجهات وفرحانين بها، وقالو الحمد لله نجزنا كذا ونجزنا كذا وكاين إنجازات، هاذو كان خصنا نحييهم، فإذن هناك أمور، يمكن ذاك الشي اللي تدار دون الإنتظارات، احنا بغينا أكثر، أنا متفق معكم، حتى احنا الحكومة ذاك الشي اللي كنديرو دون الإنتظارات ماشي الإنتظارات ديال المواطنين، ماشي الإنتظارات ديالكم كبرلمانيين، الإنتظارات ديالنا حتى احنا بغينا نيدرو أكثر، ولكن أحيانا نقوم بما نستطيع، إذن هناك رؤساء جهات الحمد لله قدمو أمور، وذاك الشي ما داروهش بوحدهم، داروه بدعم من الدولة من الحكومة ومن الإدارات المعنية على حسب القطاعات وخدماتهم، وكنشكر هاذيك القطاعات اللي باستمرار خدماتهم على المستوى الجهوي وعلى المستوى المحلي.

أما، المهم شي كلام، الحكومة أقبرت حلم المغاربة، أنا ما عرفتشاي هاذ القضية، بالعكس، المغاربة فرحانين بالحكومة ديالهم، وكاين إنجازات على الواقع وبيناها وقدمنا حصيلة، والآن في ما مشينا في الأقاليم وفي الجهات كنقدمو الحصيلة، الحمد لله المواطنين كيتفهمو، كاين شوية ديال الضعف في بعض المجالات، ولكن كاين أمور كثيرة ومهمة قدمت.



الصناعية، المنطقة الحرة، إلى آخره، الثلثين دياهم من خارج جهة طنجة-تطوان. إذن خصنا ثاني، الإستثمار العمومي راه عندو منطقتي يتجاوز فقط مستوى، لأن الا جينا داك الشي اللي عندنا ديال الفلوس بندروهم وكل واحد نقولو ليه دير انت طريق، ابني انت واحد العمارة، دير انت شوية، غادي نشتتو هاديك الفلوس، ولن يكون عندها عائد اقتصادي، العائد الاقتصادي تحتاج إلى كتلة حرجة وإلى استثمار كبير يضخ في الإقتصاد الوطني دماء قوية، وهذه هي الاستراتيجية ديال الدولة قبل ما نجني أنا، أنا ماشي كنتخترع، ماشي أنا اللي مبدع، أنا ما مبدع ما والو، هاد الشي شفتو وبديت كنتمعن فيه، صافي واحد في البرلمان بركة. إذن هذا المعيار الأول، الله يجازيكم بخير، خصنا ناخذوه بعين الإعتبار.

المعيار الثاني خصنا ناخذوه بعين الإعتبار ما يمكنش نديرو التوازن الحسابي arithmétique التوازن الحسابي، علاش؟ لأن دابا الدار البيضاء عدد السكان شحال ديال الجهة ديال الدار البيضاء؟ 7 ملايين نسمة، مقاعد الدراسة اللي خصني ل7 ملايين نسمة ماشي بحال اللي خصني لمليون ونصف. عدد الوحدات الصحية اللي خصني ل7 الملايين ماشي بحال اللي خصني ل2 مليون، وهكذا البنيات الأخرى، حتى الطرق من حيث السعة دياها، تمة يمكن دّير واحد الطريق متوسطة، تمة خاص دير طرق سريعة إلى آخره لأن الحركية كبيرة وكيكون العرقلة ديال السير. فإذن، المعايير اللي كناخذ بعين الاعتبار في الإستثمار العمومي متعددة، هذا لا يمنع من أنه خاص تكون عندنا مزيد من الإرادة، الجهات اللي ما استفدتش من ثمار النمو نتيجة لعوامل جغرافية، لأن بعيدة أو عوامل تاريخية والتهميش، هاد الشي كامل كاين جزء منو، ولكن شوية، كاين شوية منو، هذا لا يمنع من أنه خصنا نعطيها شوية التفضيل، ونحاولو ما أمكن ندعمو هاد الجهات باش يكون فيها التنمية أقوى. هذا حتى هو

ولكن النقطة الثانية، راه الإستثمارات أنا تحدث كثير من الإستثمارات اللي كديرها الدولة هي الإستثمارات ذات طابع وطني، والتأثير دياها كيكون باين جهوي ماشي فقط جهوي، دبا نجيو لهذا مشروع ديال النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، فيه الطريق ديال ترزيت-الداخلة، هذا راه كنتستافد منو عدد من الجهات ماشي جهة وحدة على الأقل 4 ديال الجهات كنتستفد منو، وخا هو طريق واحدة وبرنامج واحد، أول جهة كنتستافد منو هي جهة سوسو-ماسة، ودابا لما تحدثت مع السيد رئيس الجهة ديال الداخلة-واد الذهب، لما تحدثنا يوم السبت طويلا مع بعض الأعضاء والسيد الوالي، تحدثنا على الطلب دياهم ديال الداخلة-الكركرات آش كيقولو؟ كيقولو هاذ الطريقة راه مهمة لأن كيدوز هنا خارج 50 شاحنة المتوسط يوميا كتدخل لموريتانيا، و50 شاحنة كتدخل المغرب جيئة وذهابا، وهادو اللي كيمشيو آش كيصدروا؟ منين كيجي هادو اللي كيصدروا؟ واش الداخلة اللي كتصدر داك الشي كامل؟ ما عندهاش، أغلبها يأتي من جهات أخرى وكنتستافد منو سوس-ماسة وكنتستافد منو كلميم، بمعنى الا استثمرت تمة، راه العائد الاقتصادي يعود على جهة أخرى. كذلك طنجة-المتوسط الاستثمار الكبير لا يعود فقط على جهة يعود على جهات متعددة وهكذا وهكذا، واليوم كنديرو الميناء ديال الناظور، الميناء ديال الناظور غادي يكون العائد ديالو صحيح على جهة الشرق أكثر، وهذا غادي ينمي هاديك الجهة، ولكن غادي يكون التأثير ديالواحتي لجهات أخرى. ولذلك، أنا فاش كنت في الرشيدية، تحدثنا على إمكانية سكة حديدية وهذا غير في حكم النقاش من الرشيدية للناظور، لأن إيلا دار ديال الناظور أقرب بالنسبة للرشيدية، وهذا غادي يعطي حركية اقتصادية حتى للرشيدية وجهة درعة-تافيلالت. معنى ذلك أنه كاين استثمارات اللي التأثير دياها بين جهوي، والثلثين ديال العمال والأطر اللي مشتغلين في المنطقة ديال طنجة، المنطقة



والسيارة، غير هاذ الرقم هذا خاصنا نفتخرو به، ما شي ما كاينش كاع، شي وحدين بغاو يسودو لينا كل شي بحال إيلا ما كاين والو وما درنا والو للمواطنين، راه المواطن كان كيمشي لبعض المناطق أو كان كيمشي، وغير هاذ الطرق السيارة بالمناسبة راه ماشي مربحة، غير مربحة، ولكن كتديرها لأنها يمكن تعطي دفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق اللي فكينا ليها العزلة، وكاين مناطق تحتاج إلى فك العزلة هي راه مهتمين بما وفي البرنامج وغادي تجي إن شاء الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن إلى المحور الثاني والمتعلق بموضوع السياسة المائية الذي يتضمن ثلاثة أسئلة في إطار وحدة الموضوع. الكلمة للسيد النائب عبد الرزاق الورزازي بإسم فريق الأصالة والمعاصرة.

النائب السيد عبد الرزاق الورزازي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن المغرب بات يعد من بين أكثر الدول المرشحة للتعرض لمشكل ندرة المياه في السنوات المقبلة، مما يندرج بنشوب أزمة مائية خطيرة ستكون لها انعكاسات سلبية.

السيد الرئيس:

السيد النائب غير باش نستافدو من طرح السؤال، إلا كان من الممكن تزيد شوية للميكرو إذا سمحت.

النائب السيد عبد الرزاق الورزازي:

رد لي ردي من الأول..

السيد الرئيس:

هاذ المشروع دالقانون سنناقشه بعد قليل.

ولكن تيتكامل مع ديك المعايير الأخرى التي تحدث عنها. إذن هذا بالنسبة للتوطين الجهوي للإستثمارات.

بطبيعة الحال برامج التنمية الحضرية المندمجة، أنا تحدثت عن المدن اللي فيها، بالنسبة للمدن الأخرى، هناك إعداد لبرامج التنمية المندمجة أيضا، هناك واحد تقريبا راه الإعداد النهائي ديال أكادير، ولكن أيضا حتى المدن الأخرى غادي يمشي برامج التنمية الجهوية ديالها إن شاء الله، وغادي تحاول ما أمكن تكون موجودة في القريب، إن شاء الله.

أخيرا، أريد أن أشير إلى مسألة بسرعة في هاد الدقائق الثلاث اللي بدات، هو أن البنات التحتية الأساسية، من حيث المخططات ديالها، الآن بدأت تأخذ محاولة إعطاء لكل جهة حصة ديالها فيها، ولذلك الا لاحظتو راه قدمت هاد الشي في واحد الوقت، قلنا بأنه الإستراتيجية الوطنية للموانئ ديال 2030 حددت ستة الأقطاب مينائية، كل قطب غادي يكون فيه ميناء كبير: قطب الجهة الشرقية الموجه نحو أوروبا؛ قسم الشمال الغربي بوابة المضيق طنجة؛ قطب القنيطرة-الدار البيضاء يشمل 2 الموانئ قطب دكالة-عبدة مع الصناعة الثقيلة بالجرف وآسفي؛ قطب سوس-تانسيفت مع المركب المينائي أكادير؛ قطب موانئ الجنوب اللي كيضم موانئ، معنى ذلك هناك أسمو. قضية السكك الحديدية نفس الشي، هناك مخطط وطني للسكك الحديدية اللي كيحاول ما أمكن يمشي في برامجه المستقبلية والإستراتيجية نحو إحقاق أقصى ما يمكن من العدالة. هناك التنزيل الجهوي للمخطط لبرنامج التسريع الصناعي والذي بدأ في أكادير، وغادي تجي المراحل الأخرى في القريب إن شاء الله، هناك إعداد لها إن شاء الله في القريب. وهناك بطبيعة الحال الإهتمام بنسبة الولوج باش تكون عالية عن طريق الشبكة الوطنية للطرق السيارة، وأيضا شبكة من الطرق السريعة. وأنتم تعرفون اليوم وقدمت هاذ الرقم، اليوم المغرب هو الأول إفريقيا من حيث عدد الطرق السريعة



السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء،

السادة الزملاء والزميلات،

أيها الحضور الكريم،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن السياسة العامة المتخذة بالماء، وذلك في ظل مؤشرات تراجع المخزون المائي بالمغرب في السنوات الأخيرة، بسبب الإرتفاع المتزايد للطلب من جهة وفي ظل التغيرات المناخية التي أثرت سلبا في هذا الإحتياطي المائي من جهة أخرى، سواء بفعل شح التساقطات المطرية أو بفعل الإستعمال المفرط للماء بالإضافة إلى أسباب أخرى. وإذا كان المغرب قد بذل مجهودات جبارة لتلبية الطلب المالي المخصص للإستهلاك أو المخصص للقطاعات الإنتاجية، فإن الضرورة تستدعي اليوم إرساء حكمة مائة على مستوى التدبير والتقنين والإستثمار، سواء في الحاضر أو المستقبل. وبناء عليه، ما هي يا ترى معالم الإستراتيجية المائية التي وضعتها الحكومة في هذا الإطار، لا سيما في ظل الخصاص والنقص المسجل في عدد من جهات المملكة التي...

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، لكم الكلمة السيد رئيس الحكومة للإجابة على الأسئلة.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أجيب عن هذا السؤال في موضوع السياسة المائية، وأنتم تعرفون بأن هاد الموضوع عندو أهمية كبرى بالنظر للدور الحيوي للماء الذي هو سر الوجود وسر أصل الحياة، الله سبحانه

النائب السيد عبد الرزاق الوزازي:

إن المغرب بات يعد من بين أكثر الدول المرشحة للتعرض لمشكل ندرة المياه في السنوات المقبلة، مما يندرج بنشوب أزمة مائية خطيرة، ستكون لها انعكاسات سلبية ووخيمة على مستوى بلادنا. وبناء عليه، نسائلكم السيد رئيس الحكومة، عن إستراتيجية حكومتكم في الحفاظ على هذا المورد الحيوي المائي ونهج سياسة مائية ناجعة؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية الكلمة للسيد النائب محمد البكاوي.

النائب السيد محمد البكاوي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

التزمت في برنامجكم الحكومي اعتماد مخطط وطني للماء، وتعهدت بتفعيل برامجه وجعلها من أولويات سياستكم الحكومية الرامية إلى توفير الماء الشروب لجميع المغاربة بالمدن والقرى، إلا أن هذه الإلتزامات تبقى مع الأسف وعودا لم تترجم إلى خدمات فعلية يلمسها المواطن المغربي على أرض الواقع، خاصة بالمدن والقرى المنسية، وعلى سبيل المثال، جهة الشرق التي لا زالت العديد من المناطق التابعة لها بدون ماء. السيد رئيس الحكومة، نتساءل اليوم: هل من تصور جديد لدى الحكومة لتنزيل هذا المخطط على أرض الواقع، بما يضع حدا لكل الصعوبات التي تواجه المواطنين والمواطنات في الحصول على هذه المادة الحيوية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم فرق ومجموعة الأغلبية لطرح السؤال المتعلق بنفس المحور، الكلمة للسيد النائب محمد حموش.

النائب السيد محمد حموش:

السيد الرئيس،



- ومواصلة تحويل نظم السقي التقليدي إلى نظم السقي الموضوعي ل 50 ألف هكتار سنويا؛
 - تنمية العرض المائي ومواصلة تعزيز البنية التحتية والمنشآت المائية، من خلال مواصلة إنجاز السدود الكبرى، بإنجاز 15 سدا مبرمجا بمعدل 3 سدود في السنة كما وعدنا في البرنامج الحكومي، وإنجاز 10 سدود صغرى سنويا كما وعدنا في هاديك البرنامج للمساهمة في تلبية الحاجيات إلى الماء الشروب بالعالم القروي والري، وتغذية الفرشات المائية؛
 - مواصلة إنجاز الدراسات المتعلقة بمشروع تحويل الماء من أحواض الشمال إلى الوسط، مع السعي إلى إيجاد آليات ومصادر للتمويل؛
 - تنويع مصادر التزويد بالماء وتشجيع مصادر المياه غير التقليدية.
- ولكون مكونات السياسة المائية ببلادنا، سواء على المستوى البعيد أو على المستوى القريب والمتوسط مهمة، فإن...تباعا لمرتكزات السياسة المائية ببلادنا أولا، ثم سأتحديث عن التدابير المضمنة في المخطط الأولوي للماء، ثم سأتحديث ثالثا عن استعراض مضامين البرنامج الأولوي الاستراتيجي للتزويد بالماء الشروب وماء السقي. مرتكزات السياسة المائية ببلادنا: من المعلوم أن التحكم في الماء يكتسي طابعا حيويا، نظرا لصعوبة الظروف المناخية، وهاد الظروف المناخية تزداد تقلبا، وهاد الشئ كيعاني منو العالم كله، كثير من الدول أعلنت في هذه السنة واحد الحالة ديال الطوارئ فيما يخص التزود بالماء والحصول على الماء. وتقدر الموارد المائية الإجمالية المتجددة ببلادنا ب 22 مليار متر مكعب في السنة، تشمل 18 مليار متر مكعب من المياه السطحية و 4 د المليار متر مكعب من المياه الجوفية.

وفي ظل هذه الظروف الطبيعية، نهج المغرب سياسة مائية ارتكزت على عدد من المرتكزات، سترجع إليها. ومن أجل استمرارية تلبية

تعالى يقول "وجعلنا من الماء كل شيء حي" وبالنظر كذلك إلى التحديات التي تطرحها التحولات والتطورات المتسارعة في مجال التغيرات المناخية وندرة الماء، وهذه إشكالية دولية ليست خاصة بالوطن، لكن نأخذ بعين الإعتبار أن المغرب يوجد من بين الدول التي تعاني من الضغط المائي بنسبة تتراوح بين 25 و 75%، ولا تحفى العناية الخاصة لجلالة الملك -حفظه الله- بهذا الموضوع المهم للحفاظ على الماء وضمان الأمن المائي، اعتبارا لدوره الرئيسي في التنمية والإستقرار، في ظل الدينامية الهامة التي يشهدها الإقتصاد الوطني ولا سيما في قطاعي السياحة والصناعة وما يتطلب ذلك من تعزيز قدرة التزود بالماء.

وقد حرص جلالة الملك، في عدد من الخطب الملكية، بالتأكيد على هذا الموضوع. كما حرص على ترأس جلسة عمل لدراسة إشكالية الماء يوم الخميس 18 أبريل 2019، والذي أعطى فيه جلالتة توجيهاته السامية للحكومة قصد استكمال البرنامج الوطني الأولوي المتعلق بالماء وتدييره، والذي يتعين أن يولي اهتماما خاصا لتأمين تزويد المراكز التي تعرف خصاصا مزمنيا في الماء. وتنفيذا لهذه التعليمات السامية، وفي إطار تنزيل البرنامج الحكومي، فقد جعلت الحكومة السياسة المائية في صميم اهتماماتها وأولوياتها، من خلال جملة من التدابير الرامية إلى تنمية العرض المائي ولا سيما من خلال:

أولا - إعداد المخطط الوطني للماء، المخطط الوطني يتم إعداده، غادي يمشي من 2020 إلى 2050، لأن القانون يفرض تحيين المخطط الوطني للماء باش يكون يمتد على مدى 30 سنة وهذا يتم إعداده وسيعلن عنه في حينه إن شاء الله. لكن هناك أيضا البرنامج الذي وافق عليه جلالة الملك والبرنامج الأولوي المتعلق بالماء والذي يمتد إلى 2023؛

- ثانيا، تدبير الطلب على الماء، بالرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب؛



ألف هكتار سنويا، وذلك من أجل الوصول إلى تجهيز حوالي 50% من المساحة الإجمالية المهيأة على الصعيد الوطني بهذه التقنية بحلول سنة 2020 و70% بحلول سنة 2030؛ تشجيع الفلاحين على تبني مزروعات ذات مردودية عالية وتحسين مردودية قنوات الجر ونقل مياه الري؛ توعية وتأطير الفلاحين من أجل إستعمال التكنولوجيات المقتصدة للماء.

وقد بلغت المساحة المجهزة حاليا بالسقي الموضوعي حوالي 560 ألف هكتار، موزع على جميع جهات المملكة، اليوم اللي فيها السقي الموضوعي المقتصد للماء وصل إلى 560 ألف هكتار، بالإضافة إلى عصنة شبكات الري بدوائر الري الكبير والتي شملت مساحة 123 ألف هكتار موزعة على 6 جهات. ويبقى الهدف هو بلوغ 940 ألف هكتار في أفق 2026، واقتصاد ما يعادل 2.5 مليار متر مكعب سنويا، وهذا أفق مهم جدا وسيتم الإشتغال على هذا وكنشكرو جميع الجهات المتدخلة، من إدارات حكومية وأيضا حتى الفلاحة اللي مندجحين فهاذ البرامج.

ثانيا، تنمية العرض المائي وهذا فيه عدد من المستويات: أول نقطة في الإستراتيجية المائية هنا هو مواصلة تعبئة المياه السطحية، هاذ المياه السطحية اللي كنتجي من الأمطار، خصنا نعبئوا أقصى ما يمكن منها، ذلك أنه من أجل تعزيز الرصيد الوطني المهم من التجهيزات المائية والذي يتكون حاليا من 145 سدا كبيرا بسعة تخزينية إجمالية تقدر ب 18.6 مليار متر مكعب، و125 سد صغير، فيما يوجد 14 سد كبير بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 2 مليار متر مكعب على الأقل و30 سد صغير بسعة تخزينية إجمالية تبلغ 21 مليار متر مكعب في طور الإنجاز. إذن، على مستوى تعبئة المياه السطحية هناك برنامج واضح لإنشاء هذه السدود، والحمد لله يسير بوتيرة معقولة، سدود كتسير جيدا، سدود كتسير متوسطة، بعض السدود متأخرة، ولكن 3 ديال سدود كبيرة كل

حاجيات البلاد من الماء ومواكبة الأورش الكبرى التي أطلقها المغرب، ولتفادي حدوث اختلال التوازن بين العرض والطلب على الماء، تم إعداد مشاريع وثائق التخطيط، والمتمثلة في المخططات التوجيهية للتهيئة المندجة للموارد المائية على صعيد الأحواض المائية، ومشروع المخطط الأولي للماء على المستوى الوطني الذي حدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل التي تهدف إلى تلبية الحاجيات المائية للبلادنا في أفق سنة 2030.

وبهدف إرساء سياسة استباقية للتخطيط في هاد المجال كما قلت، نحن بصدد إتمام وضع المخطط الوطني للماء المحين مع مقتضيات القانون الجديد المتعلق بالماء فإن الحكومة إذن تعمل على التحيين والمراجعة بهدف التوفر على مخطط استباقي للماء على الصعيد الوطني لضمان الأمن المائي في أفق 2050. ويتركز هذا المخطط الذي يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل بالنسبة للمدى الزمني الذي يغطيه على محاور ثلاثة: التحكم في الطلب في الماء؛ تنمية العرض المائي؛ المحافظة على الموارد المائية، سواء منها السطحية أو الجوفية أو المجال الطبيعي، ومحاربة التلوث والتأقلم مع تقلبات الطقس. وسأتطرق بالتفصيل لهذه العناصر في المحور الموالي.

أبرز تدابير المخطط الأولي للماء:

أولا، التحكم في على الماء، وذلك من خلال برامج عمل في مجال التدبير الاقتصادي في الماء لبلوغ اقتصاد 207 مليون متر مكعب خلال الفترة ما بين 2019 و2026، بما فيه الماء الصالح للشرب والماء الموجه للري، ورفع المعدل الوطني لمردوديات شبكة توزيع الماء الصالح بالنسبة 78% في أفق 2026. وفهاذ المجال بطبيعة الحال، مخطط "المغرب الأخضر" أدمج هاذ الموضوع ديال تثمين واقتصاد الماء في صلب الإهتمامات ديالو، فتم في هاذ المنوال بالخصوص:

تأهيل وتحديث شبكة الري لتسهيل عملية تحويل نظم الري من الري الإنجذابي إلى الري الموضوعي الذي يقتصد الماء بوتيرة 50



مسبوقه، وهناك محطات أخرى في الإعداد قريبا إن شاء الله. وهاد استعمال المياه العادمة هذا شيء مهم. بطبيعة الحال كاي بعض المناطق اللي هادشي فيه منذ فترة، جميع الملاعب ديال الكولف تقريبا، في مراكز مثلا تسقى عن طريق هاد المياه المستعملة والتي تعالج، وهذا نموذج مهم. وهناك محاولة لتعميم هاد النموذج في مختلف المناطق، فهذا الإقتصاد في الماء على هاد المستوى، هو شيء مهم جدا.

وبهدف تنفيذ الشطر الأول من البرنامج، الذي يمتد من 2019-2026 إلى تعبئة 100 مليون متر مكعب في أفق 2026. هاد البرنامج غادي يعبأ 100 مليون متر مكعب، في أفق 2026، فيه 87 مشروع مبرمج، فيه 22 مشروع لسقي ملاعب الكولف. إذن على هاد المستوى الحمد لله راه حنا غادين مزيان.

• المحور الثاني هو تحلية مياه البحر، باعتباره حلا بديلا وتنافسيا في العديد من مناطق المغرب لتقوية تزويد المدن الساحلية بالماء، وذلك بهدف استغلال الشريط الساحلي الذي تتوفر عليه بلادنا، والذي يمتد على طول 3500 كلم، واستثمار التطور الإيجابي لكلفة هذه التقنية. وقد تم إنشاء أربعة محطات لتحلية مياه البحر: أخفنيير، طانطان، العيون وبوجدور، بقدرة إنتاج إجمالية تناهز 17 مليون متر مكعب في السنة، لتقوية التزويد بالماء الصالح للشرب. و26 مليون متر مكعب في السنة للأغراض الصناعية. كما أن مشاريع محطات أخرى توجد في طور الإنجاز، في كل من: العيون-الحسيمة-سيدي إفني-طرفاية، بقدرة إنتاج إجمالية تصل إلى 19 مليون متر مكعب في السنة، وأكادير-اشتوكة بقدرة إنتاج إجمالية تصل إلى 100 مليون متر مكعب في السنة في المرحلة الأولى، و146 مليون متر مكعب في السنة في مرحلة ثانية. كما سيتم برمجة ثلاث محطات جديدة في كل من الدار البيضاء وآسفي والداخلة. وهذا في إطار مخطط استباقي لما ستكون عليه حاجيات هذه المدن من الماء في المستقبل. إذن هناك

سنة و10 ديال السدود صغيرة ومتوسطة كل سنة، هذا برنامج يمكن الإلتزام به. وهاد السدود الكبرى والصغرى كتقوم بواحد الدور مهم جدا في تعبئة الرصيد المائي من المياه السطحية وأيضا تقوم بدور كبير جدا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحلية. وفيما يخص إنجاز السدود الكبرى، تم إنهاء إنجاز أشغال 3 سدود كبرى بأقاليم ميدلت والعرائش وتطوان بكلفة إجمالية بلغت 3 ديال المليار و567 مليون درهم، تقوم الوزارة بإنهاء إنجاز أشغال سد ولجة السلطان بإقليم الحميسات، سد تيمقيت بإقليم الراشيدية، وتواصل إنجاز أشغال 13 سد كبير بأقاليم تارودانت والعرائش وتطوان والراشيدية وصفرو وزاكورة وتنغير والحميسات وجرسيف والحسيمة وكلميم والعيون، شيشاوة والحوز، وكذا الشروع في إنجاز أشغال تعليية سد محمد الخامس بإقليم وجدة، وأشغال سد سيدي عبو بإقليم تاونات.

أما بالنسبة للسدود الصغرى، فقد تم إنجاز أشغال 4 سدود صغرى ومتوسطة بأقاليم بنسليمان، والحسيمة والرحامنة والحوز، بكلفة مالية إجمالية بلغت 166 مليون درهم، والوزارة منكبة على مواصلة إنجاز أشغال بناء 23 من السدود الصغرى والمتوسطة بمختلف أقاليم المملكة، بكلفة مالية إجمالية تقدر ب 570 مليون درهم. ومن المتوقع أن يتم كذلك إنجاز أشغال عدة سدود صغيرة وتلية خلال الفترة الممتدة ما بين 2019-2026، بغلاف مالي يقدر ب 600 مليون درهم سنويا، في إطار تفعيل عدد من اتفاقيات مع جميع المتدخلين.

ب- تنمية مصادر المياه غير اعتيادية، وذلك من خلال عدد من المحاور:

• أولا، إعادة استعمال المياه العادمة والمعالجة، وذلك عبر تبني تبني برنامج وطني مندمج للتطهير السائل، وإعادة استعمال المياه العادمة. والحمد لله، هذا البرنامج يسير بطريقة جيدة، وعندنا عدد مهم جدا من محطات استعمال المياه العادمة بطريقة غير



بقي أن أشير إلى البرنامج الأولي الاستعجالي للتزويد بالماء الشروب وماء السقي، والذي يهدف إلى التزويد على المدى القصير والمتوسط بمياه الشرب والسقي. ولذلك، قامت الحكومة بإعداد هاد البرنامج، وذلك في إطار تشاور بين المؤسسات والإدارات العمومية المعنية، وتشكلت لهذا المجال لجنة برئاسة رئيس الحكومة، عقدت عدة اجتماعات، استعانت بعدد من الخبراء، ووضعنا هذا البرنامج الأولي الاستعجالي، وفيه: تنمية العرض المائي أساسا بالسدود؛ تدبير الطلب وتأمين الماء؛ تقوية التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط القروي؛ إعادة استعمال المياه العادمة والمعالجة. وتبلغ التكلفة الإجمالية للتدابير التي سطرها البرنامج 118 مليار درهم على مدى بضع سنوات.

تقوية التزود بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي: ذلك أن الحكومة تولي عناية خاصة بالعالم القروي، من خلال السهر على تنفيذ البرامج الوطنية التي تلي الحاجيات ديال الساكنة. وتواكب أيضا الحكومة الجماعات عبر تجهيزها بالبنيات التحتية، بالتجهيزات الضرورية، للاستجابة للحاجيات التي هي حاجيات متقلبة متطورة. سنوات الجفاف أحيانا تأتينا، أحيانا الجفاف كيجي في مناطق وماشي في مناطق أخرى، شوية في واحد العام كيتبدل داكشي. التساقطات المطرية لم تعد منتظمة، لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان، وهذا يطرح تحدي، ما كاينش برنامج كندبروه على 10 سنين وكنمشي كنطبقو صافي، كل سنة خاصنا نخينو هداك البرنامج، لأن شي منطقة كتجيهها الشتا 10 سنين وواحد العام ما جاتماش، إذن خصني برنامج استعجالي نحولوا إلى تلك المناطق، لذلك هو برنامج كيتحين سنويا. كيدار برنامج استعجالي خلال الفترة الصيفية في كل سنة، وهاد السنة أيضا سنة 2019، دار هداك البرنامج الاستعجالي بالاعتماد على الحاجيات التي تعبر عنها الأقاليم والعمالات، بتنسيق من الجماعات الترابية. وارتكز هاد البرنامج على تزويد الساكنة

مخطط استباقي وغادين فيه، وهذا داخل في البرنامج الأولي للماء. وستمكن الحلول والإجراءات المقترحة في مشروع المخطط الأولي للماء من تلبية الحاجيات الضرورية. وبالإضافة إلى ضمان التزويد بالماء في مختلف الظروف المناخية، خاصة في فترات الجفاف، فتنوع مصادر التزويد بين ما هو اعتيادي وتقليدي، وبين ما هو غير اعتيادي، سيسهم في التقليل من ارتها توفّر المياه الصالحة للشرب بكميات التساقطات المطرية.

• ثالثا، المحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية، وهذا فيه مخطط عمل يهتم المحافظة على المياه السطحية والجوفية، والمجال الطبيعي ومحاربة التلوث، والتأقلم مع تقلبات الطقس عبر تشجيع تشجيع الحكامة الجيدة فيما يتصل باستعمال المياه الجوفية وحماية البحيرات الطبيعية والمحافظة على الواحات والمناطق. وبطبيعة الحال هذا يحتاج أيضا إلى واحد البرنامج، هو داخل في المخطط الأولي للماء، برنامج للتحسيس والتوعية بهاد الموضوع. هذا كيشارك فيه المجتمع المدني، الفلاح، الصناعي، المقاول، المواطن كمواطن، الإدارة، الجميع خص تكون عندو واحد الإحساس بأهمية الماء بأن هاد الماء غالي، راه ما كنخلصوهش الثمن ديالو، المياه الآن المستعملة في البيوت هي كلها مدعومة بجميع أشرطها (الشطر الأول، الثاني، الثالث، الرابع، الخامس) كله مدعوم، فلذلك لأنه مدعوم أحيانا بعض المواطنين ما كيضربوش له حسبة، كيسحاب لهم واش صافي غير كيخلص راه صافي، لا راه ما كتخلصوهش بالثمن ديالو، ولكن الكلفة ديالو على البلاد أكبر من ذلك بكثير. فلذلك، أنا أهيب بالجميع يقوم بواحد العمل، الجميع، من المجتمع المدني، من القطاع الخاص، أصحاب المعامل والشركات والإدارات العمومية والشبه العمومية، وأيضا الفلاحة وأيضا المواطن العادي، يجب العمل على اقتصاد الماء لأنه ثمين جدا في هذا الزمن، وتتمناو على الله بالتضافر ديال الجهود ديال جميع أيضا هاد المحور نقومو فيه بواحد التقدم.



وعندو نظام حكامه وعندو نظام تتبع وعندو آليات ديال الوضع ديال البرنامج، والحمد لله كل سنة كيتم هاذي منذ سنوات، وأنا من نهار جيت 3 سنين هاذي وهاذي البرنامج كيتم الإعداد ديالو والتنفيذ ديالو. بطبيعة الحال، إلا كاين أي ملاحظات أخرى من قبل الجماعات الترابية، راه الجهات المعنية مستعدة للتفاعل معها في حينها. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا إلى ما فيه خير ويهدينا إلى سواء السبيل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن إلى باب التعقيبات بإعطاء الكلمة للسيد النائب محمد مرزوق بإسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد محمد مرزوق:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة، بإسم فريق العدالة والتنمية، في هذه الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة لمساءلة رئيس الحكومة، حول موضوع السياسة المائية ببلادنا. وإنها لفرصة سانحة، لنشتم وننوه بالمجهودات والمنجزات التي قامت بها الدولة المغربية والحكومة في هذا المجال، بحيث أن المغرب وعبر الحكومات المتعاقبة، قد راكم في هذا المجال مكتسبات لا ينكرها إلا جاحد، حيث أصبح نموذجا جهويا وقاريا في تدبير الموارد المائية، وخصوصا تلك السياسة الرشيدة والمستبصرة التي أطلقها الملك الحسن الثاني رحمه الله منذ ستينيات القرن الماضي لتعبئة الموارد المائية عبر بناء السدود، حيث تطورت منذ ذلك الحين الإستثمارات في مجال

بواسطة الشاحنات الصهرجية بحوالي مليون و900 ألف يعني قريب 2 د المليون نسمة من السكان اللي همها هاد البرنامج الاستعجالي، موزعة على حوالي 6343 دوار و737 جماعة تنتمي إلى 57 عمالة وإقليم. بعد تبيين الخريطة وفق الحاجيات ديال 2019، تم وضع برنامج ورصد له ميزانية ديال 173 مليون درهم، وبدأ الإنجاز، وقد ربما غتشوفو إما في الأخبار وإما في الأخبار الرسمية يعني في القنوات وإما في بعض المواقع، بعض العمالات أو الأقاليم التي أطلقت برامجها لما يعني فاش دارت لها الاعتمادات المالية، طلقت البرنامج ديالها على مستوى الإقليم، وحددت الدواوير ذات الأولوية، وحددت الآليات كيفاش غادي دير، كيفاش غادي تزود بالماء وكيفاش غادي دير إلى آخره، فهذا أطلق الحمد لله هاد البرنامج. وذلك يهدف إلى الذهاب إلى الساكنة التي تعاني من النقص في الماء بسبب ظروف ظرفية و العمل على تزويدها بالماء الصالح للشرب والقضاء أيضا على الهشاشة. ويتضمن هذا المحور مواصلة تجهيز وتأهيل 160 مركز من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وبرمجة تجهيز وتأهيل 659 مركزا من طرف الجماعات الترابية أو الفاعلين المحليين، وكذلك مواصلة إنجاز مشاريع تزويد 10000 دوار من طرف المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب أو في إطار برنامج تقليص الفوارق الجغرافية بالوسط القروي، وإنجاز برنامج تكميلي يهم أزيد من 7008 دوار لفائدة 2.7 مليون نسمة من طرف الجماعات أو الفاعلين المختصين.

أما بخصوص المناطق التي قد تتضرر من آثار الجفاف ولمواجهة الخصاص في الماء، سيتم تخصيص 770 مليون درهم لتزويد الساكنة المستهدفة بواسطة الشاحنات الصهرجية كما تحدثت عن ذلك منذ قليل. وهذا برنامج كما قلت، برنامج ديناميكي يجي كل سنة لأن التساقطات المطرية ما كتبقاش دائما منتظمة، لا من حيث الزمان ولا من حيث المكان. وسواصل هذا البرنامج



الطلب عليه وعقلنة استهلاكه. ومن أجل تخفيف العبء عن كاهل الاستثمار، فقد أصبح من اللازم البحث عن صيغ جديدة لتمويل وتدبير التجهيزات المائية "التي منتهى منطوق خطاب صاحب الجلالة. ومن هذه المحاور:

1: دعم والتشاور والتدبير المندمج للموارد المائية على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، وذلك بدعم صلاحية المجلس الأعلى للماء والمناخ بصفته مؤسسة وطنية للتشاور والتوجيه والتقييم للسياسة المائية؛

2: إقرار مقارنة البرنامج المندمج أثناء الإعداد السنوي لقانون المالية تحقيقا للتقائية؛

3: تعميم تمثيلات وكالات الأحواض المائية على المستوى المحلي وتحفيز اللجان الإقليمية للماء وتوضيح مهام وموقع المصالح الإقليمية للماء؛

4: إعادة توجيه مهام وكالات الأحواض المائية صوب المعرفة والتخطيط والحماية والتتبع ومراقبة الموارد المائية عبر دعم وسائلها المادية والبشرية.

ثانيا، تأهيل وأجرأة الجهاز التشريعي والتنظيمي لقطاع الماء: فعلا، تم تحين قانون الماء، إلا أن هناك العديد من النصوص التطبيقية ما زالت لم تصدر، ولذا نطالب بالإسراع في إصدارها؛

ثالثا، مواصلة تنمية وتطوير العرض المائي لبلادنا، مع توفير عدد أكبر من وسائل تعبئة الموارد المائية مع تنويعها، والتوجه إلى تحلية مياه البحر كخيار استراتيجي، وتخصيص الموارد المائية التقليدية للمناطق الداخلية للبلاد.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

وبالمناسبة، نوه بما قامت به الحكومة الحالية، وقد تجلّى ذلك من خلال: عرض الحصيلة المرحلية لعملها مؤخرا، والتي كانت إيجابية ومشرفة. مؤشر واحد، 5 سدود كبرى تنضاف، واليوم سنتحدث

البنيات التحتية المائية إلى أن بلغ رصيد بلادنا من السدود 140 سدا كبيرا بسعة تفوق 17 مليار متر مكعب، مما مكن إلى حد كبير من تلبية الحاجيات من الماء الشروب المعمم في الوسط الحضري، والذي بلغ نسبا عالية كذلك في العالم القروي، هذا علاوة على تغطية حاجيات القطاعات الإنتاجية من الماء.

وإننا في فريق العدالة والتنمية، إذ نسائل الحكومة عن البرامج والاستثمارات التي قامت بها لتوفير هذه المادة الحيوية لعدد من جهات المملكة، ولا سيما تلك التي تعاني ساكنتها من نقص حاد خلال فصل الصيف، فإننا نعتبر قضية الماء من السياسات العمومية التي يجب أن تحظى بعناية أكبر، وأن تحسن حكامه تدبير هذا القطاع يعد رافعة أساسية للتنمية المستدامة.

ورغم ما تحقق من مكتسبات، فلست في غنى عن التذكير ببعض المؤشرات والتحديات التي تطبع هذا القطاع:

- محدودية الموارد الماء والمائية وعدم انتظام التساقطات المطرية في الزمان، مع تباين توزيعها في المكان؛

- تزايد الطلب على الماء، ناهيك عن المخاطر التي تهدد جودة الماء واستمرارية الموارد المائية من تلوث واستغلال مفرط؛

- مؤشر واحد أشير بأن حوالي 900 مليون متر مكعب من المياه الجوفية تستخرج من المخزونات الغير قابلة للتجديد في الفرش المائية ديالنا، هذا مؤشر خطير جدا، ناهيك عن أن فترات الجفاف أصبحت أطول وأصبحت أكثر تكرارا.

السيد رئيس الحكومة،

علاقة بهذه المجالات الحيوية وفيما تبقى من الوقت، وإسهاما منا في إغناء هذا النقاش، نورد فيما يلي جملة من المقترحات والتوصيات، مستحضرين في هذا السياق مقتطفا من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في الدورة التاسعة للمجلس الأعلى للماء والمناخ لسنة 2001 يقول جلالة الملك: " فقد آن الأوان لتغيير جذريا نظرتنا وسلوكنا اتجاه الماء، من خلال تدبير



المتدخلين في قطاع الماء بهدف جعله قطاعا صناعيا وطنيا قائم الذات وحاملا لتنمية الإقتصاد الأخضر، وجعل مهن الماء روافع لخلق الثروة ومناصب الشغل.

وأخيرا، نحب بالحكومة، أن تأخذ قضية الماء بقوة، فهي رهان رابح للمستقبل للتنمية المستدامة والشاملة لبلادنا، وأن تُفَعِّل مقتضيات المخطط الوطني للماء، لأن الذي يهم المواطن هو توفير الماء بكمية كافية وجودة وبصورة دائمة، دون إغفال المناطق الجبلية والواحات، وأخص بالذكر هنا الخطارات. ولا نشك أن التدابير التي اتخذتها الحكومة والتي ستخذها، ستجعل السياسة المائية في صميم اهتماماتها، وستنضاف إلى التدابير والمسلسل التراكمي الإنجازات المهمة في هذا المجال، وستشكل لبنة أساسية لإعطاء انطلاقة جديدة للسياسة المائية ببلادنا.

وأخيرا، نسأل الله عز وجل أن يحقق لنا نعمة الأمن المائي، وأن ينزل علينا من بركات السماء، إنه على ما يشاء قدير، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد النائب عبد الرزاق الورزازي باسم فريق الأوصال والمعاصرة .

النائب السيد عبد الرزاق الورزازي:

بسم الله الرحمن الرحيم. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة أعضاء الحكومة المحترمين،

إخواني أخواني النواب المحترمين،

اليوم يتسم المغرب بمناخ جاف أو شبه جاف، ويتفاقم هذا الوضع سنة بعد أخرى بسبب تراجع التساقطات المطرية التي هي في انخفاض مستمر منذ الثمانينيات من القرن الماضي إلى يومنا هذا،

عن 145 سدا عوض من 140؛ تعزيز محور التدبير الطلب عبر برامج للتحكم في طلب وترشيد اقتصاد الماء.

وفي الوقت الذي نفتخر فيه بما تحقّق، نثير انتباه الحكومة إلى أن هناك مناطق تشن تحت وطأة العطش، ولذا نطالب الحكومة بالإسراع في تنزيل البرنامج الأولي أو المستعجل. ويعني هذه بشرى تلقيناها من وزير التجهيز مؤخرًا، تحت هاد القبة هادي، لأن القطاع غادي يستافد من 118 مليار خلال 5 سنوات وهذا مبلغ مهم جدا. من بين هذه الآليات، تعميم وتسريع إنجاز البرامج الوطنية القائمة في اقتصاد المياه، لنعلم بأن اقتصاد خمس ما نستهلكه اليوم في الفلاحة، سيمكن من تلبية حاجيات الماء الشروب كلها؛ الرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الشروب لتصل إلى 8% كما جاء في تعهدات الحكومة.

وإذا كانت الحكومة قد بذلت مجهودات مقدرة لتنمية العرض المائي، فإن العمليات المرتبطة بتدبير الطلب على الماء والتحكم فيه لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب. في هاذ المجال مازال واحد المجهود خاصو يدار كبير، لأن الإحتياط الحقيقي الذي تتوفر عليه بلادنا هو الاقتصاد في الماء؛

خامسا: تعزيز آليات وبرامج حماية الموارد المائية؛

سادسا: النهوض بالشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، في مجال دعم الخبرة الوطنية في مجال الماء، وذلك بوضع الآليات التحفيزية الضرورية لتطوير الفاعلين الخواص المغاربة المتخصصين في مجالات تعبئة وتطهير وتصفية وتحلية الماء، وكذا إنتاج الطاقة المائية، ولما لا تصدير الخبرة المغربية في هذه المجالات.

وعلاقة بالشق الثاني المتعلق بالإستثمارات الموجهة لهذا القطاع، فقد بات من الضروري تطوير نموذج للتدبير العادل والمستدام اقتصاديا لقطاع الماء، يستفيد من تمويل متنوع ومناسب، وبالدرجة الأولى الزيادة من حجم الإستثمارات العمومية المخصصة لقطاع الماء لتصبح في مستوى التحديات والإكراهات، وكذا تعزيز قدرات



السياسة الفلاحية مع الإمكانيات المائية المتاحة على الصعيد الوطني.

إن تضارب السياسة المائية مع برنامج "المغرب الأخضر" ودعم إنسجام السياسات العمومية فيما بينها، ناجم عموما عن كون كل وزارة تضع لنفسها سياسة تؤطر عملها بمعزل عن السياسات المتبعة من طرف المرافق العمومية الأخرى، الشيء الذي يؤدي إلى عدم تقاطع وتلاقح واندماج هذه السياسات، بل يفضي أحيانا إلى تضاربها. وحسب الوثائق المؤسسة للإستراتيجية الوطنية للماء، يمكن اعتبار تدهور جودة المياه وشح مواردها من بين الإكراهات المقلقة للغاية، سيما وأن الفرشة المائية الجوفية مثلا تتراجع بحوالي 860 مليون متر مكعب سنويا، مما سيعيق في المستقبل الإنتاج الفلاحي من دون أدنى شك. هذا علما أنه نتيجة ديال هاذ الاستنزاف المائي، فإن الناتج الداخلي الخام يتحسن فقط بحوالي 0.5% أي حوالي 5 ديال المليار درهم فقط. وهذه النتيجة تبقى هزيلة مقارنة مع الوتيرة التي يتقلص بها المخزون الوطني من المياه الجوفية، الأمر الذي يستوجب تتمين الموارد المائية بواسطة الزيادة في قيمة المنتوجات الفلاحية المسقية.

وفي هذا الإطار، السيد رئيس الحكومة المحترم، يجب التذكير بأن كلفة تعبئة الماء التي تتراوح ما بين درهين وستة دراهم للمتر المكعب بالنسبة لمياه السدود وما بين 10 و20 درهم للمتر المكعب فيما يخص مياه البحر المحلاة.

وفي نفس السياق، تجدر الإشارة إلى أن المخزون من المياه الجوفية تقلص بحوالي النصف من سنة 2000، لأنه انخفض من حوالي 7 المليار متر مكعب خلال هذه السنة إلى 4 مليار متر مكعب حاليا. لذا، نساءل الحكومة عن الإجراءات المتخذة، في إطار المخطط الوطني للماء، للحد من استنزاف المياه الجوفية، والعمل على إعادة تشكيل وبناء المخزن الجوفي في المياه العذبة.

وتقدر نسبة انخفاض الأمطار خلال هذه الفترة بحوالي 20%. وفي ذات السياق، نلاحظ تقلصا مستمرا لنصيب الفرد من الموارد المائية، بحيث انخفضت هذه الحصص من 3500 متر مكعب للفرد سنة 1960 إلى 730 متر مكعب لكل فرد سنة 2005، قبل أن تنهار إلى 605 متر مكعب لكل مواطن حاليا. وبذلك، يصنف المغرب ضمن البلدان التي تعاني من إجهاد مرتفع للموارد المائية. قبل أكثر من ذلك، المغرب يقترب تدريجيا من وضعية الندرة القصوى للمياه في حال انخفاض نصيب الفرد من المياه إلى دون 500 متر مكعب لكل نسمة، وهذا أمر وارد ومحتمل جدا في أفق سنة 2050، ولاشك أن الحكومة واعية بذلك.

تقدر إمكانيات البلد لتعبئة الموارد المائية بـ 22 مليار متر مكعب، منها 18 مليار مكعب من المياه السطحية يتم تجميعها أساسا بواسطة 140 سدا، الكمية المتبقية من المياه (أي حوالي 4 مليار متر مكعب) عبارة عن مياه جوفية. وإذا قسمنا حجم المياه الممكن تعبئتها على عدد السكان أي 34 مليون نسمة، فإن نصيب كل فرد هو 650 متر مكعب كما أسلفنا.

تشكو بلادنا من ضغط شديد على الفرشة المائية، مما يؤدي إلى تردي جودة المياه وشح مواردها جراء استنزاف الخزانات الجوفية واستنزاف مياه الأنهار والوديان. تقدر الكلفة الحالية لتردي الموارد المائية بحوالي 10 مليار درهم سنة 2014 (أي ما يعادل 1% من الناتج الداخلي الخام) وذلك بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة للمحافظة على المياه الجوفية، منذ المصادقة على القانون المتعلق بالمياه والوكالات المكلفة بالأحواض المائية.

وبالرغم من شح الموارد المائية، فإن الحكومة ماضية في تطوير الفلاحة المكثفة agriculture intensive تركز على السقي الواسع النطاق، والمغالاة والمبالغة في الري واستهلاك المياه، مما يعني مضاعفة وتيرة الإجهاد المائي الذي يتعارض مع السياسة المائية المتبعة، وبالتالي تناقض برنامج المغرب الأخضر أو



علاوة على ذلك، نلاحظ أن حوالي 2.8% من سكان القرى يتوفرون على ربط بشبكة الصرف الصحي، وأن 36% فقط من الأسر القروية تتوفر على حفر للصرف الصحي أي *les faux sceptiques* وهذا لوحده يمثل مؤشرا ودليلا كافيا على الأوضاع غير السليمة ولا الصحية لسكان البادية.

ولهذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الجدوى من تعميم الولوج إلى الماء أو تقريب الماء من المواطنين إذا كان هؤلاء أي غير قادرين على ربط منازلهم بشبكة توزيع الماء، ولماذا توسيع شبكة توزيع الماء لم يواكبها توسيع مماثل لشبكات الصرف الصحي، خاصة بالعالم القروي. استنادا إلى إحصاء رسمي، أنجز سنة 2017 من طرف المكتب الوطني للماء والكهرباء، تبين أنه من أصل 681 مركزا حضريا يخضع لهاد المكاتب، هناك حوالي 40 مركز يعاني من انقطاعات واضطرابات متكررة في تزويدها بالماء. كما أن سنة 1017 بينت أن هناك 37 منطقة من المغرب مهددة بأزمة عطش، خاصة في أقاليم طانطان وفجيج وصفرو وتازة وتافيلالت وزاكورة وتارودانت، راه الناس اليوم كيمشيوا 5 كلم على الدابة ديالو باش يسقي، حيث خرج الآلاف من المواطنين في مظاهرات.

ومن بين الإجراءات التي جاءت على لسان رئيس الحكومة، خلال هذه السنة لمعالجة ظاهرة العطش التي يهدد الملايين من السكان، تدشين ثلاث سدود كبرى سنويا و10 سدود متوسطة، وهذا يعني مع قرب انصرام 3 سنوات من عمر الحكومة الحالية تشييد 9 سدود كبرى و30 متوسطة. لذا، نطلب منكم السيد رئيس الحكومة، مد البرلمان بلائحة السدود التي تم إنجازها، علما أن هناك تحفظا كبيرا يساورنا بخصوص وفائكم بوعدكم.

علاوة على كل ما سبق، هناك خطر آخر يهدد الأمن المائي للبلاد، ويتجلى في ظاهرة امتلاء السدود بالأوحال العالقة في قعرها، والتي تحتل وتشغل 75 مليون لتر مكعب من السعة

من جانب آخر السيد رئيس الحكومة المحترم، نلاحظ أن المغرب يشكو ويعاني من التوزيع المجالي غير العادل للموارد ومصادر المياه، وذلك بسبب تمركز حوالي 70% من موارد المياه في مناطق معينة تمثل 15% من مساحة التراب الوطني، علما أن الحوضين المائيين اللكوس وسبو يتوفران معا على حوالي نصف حجم المياه السطحية للمملكة، وأن الأحواض المائية 7 المتبقية تقتسم النصف الآخر بكمية المياه السطحية.

وفي هذا الصدد، جاء على لسان السيد رئيس الحكومة المحترم، سنة 2017 كما ورد في التصريح الحكومي، أن الحكومة ستعمل على مد قنوات مائية من شمال المملكة في اتجاه المناطق الجنوبية والشرقية لتحويل المياه من المناطق التي تتوفر على فائض في المياه إلى الأقاليم التي تعرف عجزا في هذه المادة الحيوية، فبين وصل المشروع السيد الرئيس المحترم من مدة الولاية الحكومة الحالية؟ يحق لنا أن نتساءل: هل هذه المواقف هي عبارة فقط عن تصريحات للاستهلاك الإعلامي والسياسي وأنها لا تعدو أن تكون نوايا حسنة وأوهام تستأنس بها الحكومة ولتهدئة المواطنين وريح الوقت؟ من جهة أخرى، نلاحظ أن الحكومة تتباهى ببلوغ نسبة وولوج المواطنين إلى الماء الصالح للشرب بأكثر من 97% سنة 2018 بالعالم القروي، غير أنها تتغاضى عن ذكر أن حوالي 35% فقط من السكان بالبادية يتوفرون على الربط بشبكة توزيع الماء الصالح للشرب لغلاء تكاليف الربط بالشبكة التي تبلغ 3500 درهم لكل بيت، ناهيك عن التهاب فواتير استهلاك ماء النافورات العمومية الذي يتراوح سعره ما بين 6 و10 دراهم للمتر المكعب، مما يشكل عبئا ثقيلا على الفرد للقدر الشرائية لسكان القرى. وبذلك، فإن كمية الماء التي يستهلكها سكان البادية تصل إلى 8 لتر يوميا للفرد في المتوسط، علما أن المنظمة العالمية للصحة توصي بأن لا تقل هذه الكمية عن 20 لتر الفرد يوميا، هذا الخصاص في الماء يؤدي إلى سوء النظافة وتفشي الأوبئة والأمراض بالأرياف.



محصور فقط في الإستراتيجيات والمخططات التي يتم إعدادها على المستوى المركزي، وإنما أصبح رهانا مركزيا وترايبا في نفس الوقت، تتدخل فيه جل الفعاليات اللامركزية، سواء كانت مؤسسات عمومية أو جماعات ترابية، بإختلاف مستوياتها، نظرا لدوره الهام في ضمان الأمن المائي للمملكة. ففي ظل اتجاه دول العالم إلى المكننة وانتشار وسائل التصنيع الحديثة، وزيادة النمو السكاني وتغير أنماط الحياة، والمطالبة بالتنمية والنمو الإقتصادي، وممارسات إدارة المياه غير الملائمة، عرف هذا المورد استنزافا حادا. وقد ثبت بالدليل العلمي، أن هناك تغيرات مناخية بالفعل، تتجلى صورها بالمغرب، في زيادة الجفاف والعواصف والفيضانات. وتشير التقديرات أيضا، أن معدل سقوط الأمطار سينخفض بـ 30 إلى 40% في المغرب.

وبالرغم من الظرفية التي تتميز بارتفاع الكلفة المترتبة عن التعبئة المائية ومحدودية الإمكانيات لتغطيتها، حرصت الدولة على إنجاز مجموعة من المشاريع الكبرى، في إطار الإستراتيجية الوطنية للماء، والتي تهدف بالخصوص إلى توفير الموارد المائية الضرورية لمصاحبة التطور الاقتصادي والأوراش الكبرى للمملكة، كخطط "المغرب الأخضر"، والمخططات السياحية والصناعية، وذلك لضمان التدبير المندمج والمستدام للموارد المائية.

تحسين كذلك الولوج إلى الماء الصالح للشرب. فمن بين البرامج الإستراتيجية المائية التي كانت حصيلتها إيجابية، برامج الري لمخطط المغرب الأخضر، كما ذكرتم السيد رئيس الحكومة. لقد وضع مخطط المغرب الأخضر تهمين واقتصاد الماء في صلب اهتماماته عبر تبني سياسة جديدة في الري، من أجل عصنة وتطوير البنيات التحتية للسقي.

وفي هذا الصدد، تمت بلورة أربعة برامج مهيكلية في مجال الري، مع مراعاة الأهداف التنموية المنشودة من الجهوية المتقدمة، وكذا التدابير والإجراءات المندرجة في إطار السياسة المائية لبلادنا.

الإجمالية للسدود، معناها راه مشات تقريبا أكثر من النصف مشى للسدود وطنيا. ويقدر حجم المياه غير المستغلة جراء هذه الأوحال بحوالي 2.1 مليار متر مكعب سنويا تصب كلها في البحر، هادي كتمشي باطل هادي ما كيستافد منها حتى واحد، لا البلاد ولا العباد، كلها في البحر لتعذر المحافظة عليها، وتمثل هذه الكمية حوالي 12% من مجموع المياه التي توفرها السدود سنويا. كارثة الأوحال أصابت كل السدود كيفما كان حجم حقيقتها، فمن أصل 140 سد كبير تتوفر عليه المملكة، يعاني 40 سد من ظاهرة الأوحال، كسد محمد الخامس على واد ملوية، سد عبد الكريم الخطابي على واد النكور الذي فقد أكثر من نصف سعة التخزين الخاصة به. في حين، أن سد النحلة فقد حوالي 45% من قدراته على التخزين. إضافة إلى هذه السدود، هناك 17 سد فقدت ما بين 10% و 30% من سعة تخزينها كسد لالة تاكركوست بمراكش، وسد المنصور الذهبي بورزازات وسد الحسن الداخل. وفيما يخص 20 سد المتبقية، فقد فقدت 10% من قدراتها التخزينية كسد المسيرة. وملتمس من السيد رئيس الحكومة، باش يخرج لنا للوجود المرصد الوطني للماء، "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا الكلمة الآن بإسم الفريق التجمع الدستوري للسيد النائب، أعتقد ماشي السي أحمد الزكراني، مرحبا بك.

النائب السيد مولاي عباس الومغاري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لا يشك أحد السيد الرئيس الحكومة، أن رغبة الدولة في جعل البعد البيئي، خصوصا فيما يتعلق بالماء، خيار إستراتيجي غير



مؤشر الربط الفردي، ارتفاع رسوم الربط المطبقة من قبل المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب. لهذا، يجب إعفاء ساكنة العالم القروي من هذه الرسوم، نظرا لعجزهم التام عن تأديتها. أما في الميدان التشريعي، في ظل دستور 2011 وفي سياق المقاربة العالمية التي باتت تتسم بدسرة البعد البيئي باعتباره حقا مكتسبا ضمن حقوق...

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد النائب لحسن حداد باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد حسن حداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

بالفعل، الماء قطاع استراتيجي لبلادنا هو مادة حيوية تكتسي أولوية قصوى، في الحاضر والمستقبل. نعم، المغرب خطى خطوات جبارة على مستوى تعبئة وتخزين المياه، ولكن السيد الرئيس استهدفنا على مر العقود تعبئة المياه السطحية دون التركيز لا على الاستغلال الرشيد لهذه الثروة ولا تدبيرها تديرا جيدا ولا الاقتصاد فيها ولا حتى إيجاد حكامه اللي كتشرف على هاد القطاع بشكل واضح وفعال. النتيجة هي مفارقة كبيرة، 140 سد منتشرة في ربوع المملكة، تعبئ من 5 إلى 18 مليار متر مكعب، ولكن في نفس الوقت، السكان تيعيشو العطش والمعانات في بعض المناطق. في إقليم خريبكة كاينة 5 ديال السدود التلية، منذ سنوات لا تستغل وغير مجهزة لضخ المياه نحو الساكنة. في بعض البوادي المغربية السيد الرئيس، راه فتننا المرحلة ديال الإرهاق المائي، راه وصلنا مرحلة الخصاص الحاد، في سوس وطاطا وعبدة وبوعرفة

وأذكر أهم مؤشرات هذه البرامج:

بلغت المساحة الإجمالية المستفيدة من برامج الري خلال الفترة ما بين 2008-2018، 750.000 هكتار، ما بين 80 إلى 90 % من الضيعات يمتلكها صغار الفلاحين.

وبلغ الجهود الإستثماري الإجمالي للدولة حوالي 31.6 مليار درهم، مكن هذا الجهود من مضاعفة الإنتاج ثلاث مرات بإستعمال نصف الكمية من الماء.

أما أهم آثارها، اقتصاد وتثمين حوالي 2.2 مليار متر مكعب من المياه. ومن المرتقب أن يبلغ هذا الحجم 2.5 مليار متر مكعب في السنة في أفق 2020، أي ما يعادل ضعف حجم سد كبير من مستوى سد بين الويدان.

خلقت كذلك قيمة إضافية للإنتاج بلغت 20 مليار درهم؛ إحداث ما يقارب 210.000 منصب شغل قار، خلال فقط الإستغلال عبر الأنشطة الفلاحية داخل الضيعات؛ تحسن ملحوظ لخدمة الماء، بفضل عصرنه شبكات الري والإنتقال إلى التوزيع حسب الطلب؛

كذلك الإستمرار في سياسة بناء السدود، ولو أنها عرفت بعض التعثر الذي يجب تداركه في المستقبل القريب، لقيت استحسانا كبيرا من لدن المنتظم الدولي لما لها من فضل في تعبئة المياه السطحية. لذا، نريد السيد رئيس الحكومة، معرفة أسباب تعطيل بعض برامج السدود التلية، نسبة الإنجازات دون مستوى التوقعات.

أما نقطة ضعف السياسة المائية في بلادنا، هي العالم القروي السيد رئيس الحكومة المحترم، لا زالت ساكنة العالم القروي تعاني وييلات خصاص المياه الصالحة للشرب، بحيث لا زالت حوالي 25 إلى 30% من الأسر القاطنة بدواوير العالم القروي، لم تتمكن من الإستفادة من الربط الفردي بشبكات توزيع الماء الصالح للشرب وليكن في علمكم السيد رئيس الحكومة، أنه من بين أسباب تدني



الداخلة، تطرح علينا أسئلة حول قدرة الفرشات المائية علتحمّل النشاط الفلاحي المكثف. ما تنقولوش خصنا نتخلّاو على هاد الأنشطة، ولكن خصنا ناقشو مدى الاستدامة ديالها، الاستراتيجية ديال محاربة التوحّل في السدود ومخطط إصلاح القنوات والتجهيزات وسياسة تشجيع السقي بالتنقيط، وتوعية المستعملين والمواطنين، خصها كلها تبدى تعطي نتائج ديالها الآن. خصنا مؤشرات حقيقية، ف 2030 نكونو تغلبنا على هاد المعضلة، هذا من ناحية اقتصاد الماء.

من ناحية التعبئة ديال الموارد المائية، السيد الرئيس، ما نبقاوش نديرو سدود تلية بدون تجهيزات، ما ننتظروش من جماعات فقيرة دير تجهيزات، مستحيل. وإلا غادي نبنو سدود وما غاديش تستغلوها، وكاين هاد السدود موجودة في المغرب اللي هي موجودة بدون تجهيزات ومنذ سنوات.

السيد الرئيس،

سد الوحدة بالمجاعة التجهيزات موجودة لتزويد جماعات في وزان والشاون وتاونات بالماء، ولكن العملية متوقفة منذ 2012، هذا غير مقبول السيد الرئيس.

نعم، بناء السدود عندنا إشكاليات فيه، كاينة إشكالية العقار، تعقيدات نزع الملكية، ولكن مقارنة مع تجارب دولية، بناء السدود تياخذ عندنا وقت طويل. كاينة أمور لا يمكن اختصارها في بناء السدود، ولكن كاينة تجارب دولية اللي قلصت من مدة الإنجاز بشكل كبير، ناخذو بهاد التجارب ونشرعو في إنجاز 30 إلى 40 سد إضافي من هنا ل 2030. كانت عندنا استراتيجية وضعناها هادي 10 سنوات، قلنا غادي نبنو 54 سد كبير ومتوسط و1000 سد تلي، أين وصلنا في هذه الاستراتيجية؟ حكامه القطاع لا زالت دون مستوى الطموحات، المجلس الأعلى للماء والمناخ ما انعقدش هادي 18 سنة، الآن كاين المرسوم ديالو وإعادة الهيكلة ديالو، خاصو لا بد ينعقد بشكل منتظم

وأبي الجعد وواد زم، في زاكورة، الرحامنة، مداشر جماعة ويلي بمكناس وغيرها. الفلاح الصغير يعاني معاناة يومية مع ندرة المياه والساكنة كذلك، راه النزاع حول الماء أصبح واقعا يوميا السيد الرئيس. كاين ساكنة قريبة من سد الوحدة بكيلومترات، ولكن ما عندهمش الماء، هذا دون الحديث عن المياه الجوفية والتي يتم استغلالها استغلالا بشعا في بعض المناطق. الفرشة المائية في سوس قريبة من نقطة الصفر، مراكش وصلات درجات متقدمة من الانحدار نحو الأسفل. وضعنا استراتيجية منذ 2009 لإعادة تطعيم الفرشة المائية لم يتم تفعيلها، ما تنقولوش ما دار والو فكلشي، كاينة إنجازات وكاينة مكتسبات، وكاينة إرادة ملكية تحفزنا جميعا لتكثيف الجهود والوصول للمبتغى، ولكن خصنا نمرو للسرعة القصوى السيد الرئيس إلا بغينا ما نوصلوش للإرهاق الكلي فيما يخص هاد المادة الحيوية. راه إلا جانا الجفاف سنتين متتابعتين، ما غاديش يبقى عندنا الما ديال السقي.

المسؤولية مشتركة، نعم، بين الحكومة والجماعات والجهات والمستعملين والمجتمع المدني والساكنة، ولكن الريادة خاصها تكون للحكومة. احنا ما تنقولوش هزو البحار على ظهور الجمال، ولكن كاينة أمور في متناول الحكومة يمكن أن تقوم بها بسرعة. كنفقدو تقريبا 70 مليون متر مكعب في السنة نتيجة التوحّل، وكنفقدو تقريبا من 200 إلى 3 ديال المليون متر مكعب نتيجة تقادم أو تآكل التجهيزات ديال السقي، إلا زدنا على هاد الشيء السقي الغير العقلاني في استعمال الفرشة المائية، راه التكلفة ديال الاستعمال الرشيد للماء هي واحد 600 مليون درهم سنويا، والتكلفة البيئية أكثر من ذلك.

من جانب آخر، المخطط الأخضر حقق إنجازات لا يمكن نكرانها، ولكن جاء غير مرفق بدراسة دقيقة واستباقية ومتطورة للحاجيات من الماء. الدلاح في زاكورة، ضيعات النخيل الحديثة في بودنيب، زراعة البواكر في سوس، والطماطم الصغيرة في



إعادة استعمال المياه العادمة قطعنا فيها أشواط لا بأس بها، ولكن وضع محطات مكلفة غير كاف إن لم نضع بعض التجهيزات بشكل موازي. في مراكش درنا المحطة ديال معالجة المياه العادمة بمليار درهم، ولكن راه انتظرنا سنوات عاد درنا الربط بملاعب الغولف، وكاينة بعض الملاعب الآن اللي مازالة كتستعمل الماء الصالح للشرب.

الفرشات المائية مخزون استراتيجي، الحكومة خاصها الصرامة مع من يستغلونها استغلالا بشعا، فلاحيا كان أو سياحيا أو صناعيا أو غيره، هداك الما اللي كيمشي للبحر من الوديان، راه كاينة تقنيات باش نعاودو الضخ ديالو في الفرشة المائية. كان عندنا واحد المخطط ل 2009 ديال إعادة يعني تطعيم الفرشة المائية، خصنا نعاودو نرجعو لهداك المخطط باش نديرو التطعيم ديال الفرشة المائية ونحافظو عليها، لأنها موروث طبيعي للأجيال القادمة، وكذلك موروث إستراتيجي تبيضن السلامة الأمنية المائية. الإستغلال السياحي للسدود التلية ما زال في بدايته، هناك مشروع لسد تلي إيكولوجي سياحي بقي من الفيضانات ويزود الساكنة سيدي قاسم بالماء على واد ردم تم تقديمه في 2016 ل COP 22 لم ير النور رغم أنه نموذجي في هاد الإطار.

السيد رئيس الحكومة،

المعارضة البناءة للي كيمارسها الفريق الإستقلالي، تقتضي منا الوقوف عند الإنجازات والحديث عن التحديات واقتراح الحلول، استشرافا للمستقبل، مستقبل نتمناه زاهرا، ينعم فيه كل المواطنين بخيرات بلدهم وموارده الطبيعية دون تمييز ودون تهميش. نتمنى لكم ولنا جميع التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، بإسم الفريق الحركي الكلمة للسيدة النائبة لبنى الطاهري.

والسكريتارية ديالو تعطاها الآليات والسلطة باش يمكن ليها تنفيذ التوصيات والقرارات. وكالات الأحواض المائية، القانون ديال 95.10 بغاها تكون الدركي ديال الماء في الجهات ديال التدخل ديالها، ولكن ما عندهاش الإمكانيات ولا السلطة ولا القدرة على التدخل اللي تخليها تلعب هاد الدور. كذلك المقاربة التشاركية اللي قلنا بها في 95، مازال لا زالت محتشمة.

المكتب الوطني للكهرباء السيد الرئيس، خصنا نحافظو على التوازنات المالية ديالو. السياسة الاجتماعية ديال الحكومة في ميدان الماء ما خصهاش تكون على حساب التوازنات ديال المكتب الوطني للماء والكهرباء، وخصنا نعاودو النظر في أئمة الماء بالنسبة للشرائح الميسورة ما خصهاش تكون مدعمة. وكذلك، ما خاصش المكتب الوطني للماء والكهرباء هو اللي يستثمر في تحلية مياه البحر، ولكن الدولة كما كتدير مع السدود تدير كذلك بالنسبة لتحلية ماء البحر.

السيد الرئيس،

نقر بأن هذا قطاع معقد ومتشعب، ونقر بأن الماء يتطلب بعد النظر ولكن خاصنا نبدأ وخاصنا نبدأ بسرعة. هناك مسائل آنية ما خصش شي مواطن في البوادي يحس بأنه عطشان ولا ما عندوش الما البهايم ديالو، وهذا راه واقع يومي الآن أصبح في الكثير من المناطق في المغرب. يجب كذلك أن يكون لنا بعض النظر، فيما يخص تعبئة المياه الغير التقليدية، مدن ساحلية من أكادير حتى للدخلة وحتى في شمال المغرب، لا محيد عن تحلية مياه البحر لتزويدها بالماء الصالح للشرب، مع العلم أن التكلفة السيد الرئيس هي مرتفعة، متر مكعب فقط يكلف 10 دراهم مقارنة مع السدود اللي غتكلف 2.5 ديال الدراهم. ما هي رؤية الحكومة في هاد الإطار؟ كانت هناك استراتيجية منذ 10 سنوات لوضع 20 محطة، درنا فقط 4 محطات إلى حد الآن.



قدرة السياسات العمومية على وضع مخطط وطني لتدبير المياه
يراعي الإكراهات التالية:
- احتياجات النمو؛
- الحفاظ على الثروة المائية من الإستغلال المفرط بل المتعسف؛
- الماء ضمان الحياة، لذلك يجب مراعاة أولويات الإستعمال
لتحقيق مبدأ الحق في الحياة.

السيد الرئيس الحكومة،

لا يمكن توفير الماء للصادرات الفلاحية وبالمحاذاة سكان
مواطنون لا يجدون ماء صالح للشرب؛

السيد رئيس الحكومة،

رفع هذه التحديات يقتضي مواجهة التحديات التالية:
أولا، تشير الإسقاطات والدراسات أن معدل التساقطات
المطرية سيعرف تراجعا حادا خلال السنوات القادمة إلى حدود
2060، مما ينذر بتراجع كميات المياه السطحية والجوفية، لذلك
يجب أن نفكر منذ الآن في الحلول والقيام بالإستثمارات الضرورية
لمواجهة هذا المشكل؛
ثانيا، تراجع الكميات المائية لن يكون له أثر على استغلالات
الماء فقط، بل ستكون انعكاسات على تراجع نمو الناتج الداخلي
الخام، وبالتالي سيعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
ثالثا، التفكير في مراجعة السياسات العمومية في القطاعات
الإنتاجية المستعملة للماء الفلاحة وخصوصا الفلاحة التي تحتاج
إلى كميات كبيرة من الماء وكذلك القطاع الصناعي؛
رابعا، ضبط وتيرة إنجاز الإستثمارات في مجال تدبير المياه وتوزيعها.
الأخطر من ذلك السيد رئيس الحكومة، هو الإستثمار في
المنشآت المائية، مثال سد سيدي شاهد أنجز فوق أراضي تضم
الملح، حال ذلك دون بلوغه لأهدافه السقوية، وبالتالي ضياع
الإستثمار والوقت.

النائبة السيدة ليلي أحكيم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حضرات السيدات والسادة،

معالجة إشكالية ندرة المياه لا يمكن أن نبلورها نحن كفريق
حركي في مقاربة تجزيئية، لأن التجزيئية تقودنا دائما إما إلى التشاؤم
المفرط والعدمية أو إلا التفاؤل المفرط. ونحن نعتبره كلا المقاربتين
متطرفتين وخاليتين من النظرة الواقعية العلمية والشمولية. مشكل
المياه لا يمكن معالجته أو مقارنته إلا في ظل:

- إستراتيجية بعيدة المدى وقادرة على تعبئة الموارد الطبيعية الموجودة؛
 - ترشيد إستعمالها وتوفير الإستثمارات العمومية لذلك؛
 - تحفيز الإستثمارات الخصوصية؛
 - التحكم في مختلف الآثار المترتبة عن النمو وتنفيذ السياسات
العمومية في مجال الماء؛
 - وضع مخططات قادرة على ترشيد الإستهلاك وعقلنة إستعمال
المياه، سواء في الإنتاج الفلاحي أو المياه المستعملة للصناعة وحتى
الإستعمال الأسري.
- #### السيد رئيس الحكومة،

إن المغرب حظي بعناية خاصة نحمد الله عليها، مياها تنتجها
الطبيعة داخل السيادة الوطنية، ولا يشترك معنا أي كيان سياسي
آخر تدبير مواردنا المائية، عكس ما نراه في مصر واثيوبيا.
وبالقدر الذي نعتبر فيه ذلك هبة من الله سبحانه، فإننا نعتبره
مسؤولية وأمانة كبيرة على مدبري الشأن العام الوطني. كميات
التساقطات من الأمطار السنوية التي يعرفها المغرب تبقى داخل
المغرب، سواء تعلق بالمياه السطحية أو بالمياه الجوفية. بمعنى، أن
المغرب، من الناحية الطبيعية، مؤهل لوضع سياسة إرادية لتدبير
مياهه. المسؤولية الكبيرة السيد رئيس الحكومة، تتمثل في مدى



هذه الإكراهات المختلفة والتفاوت الكبير في مخزون هذه المادة الأساسية بين شمال المملكة وجنوبها وشرقها وغربها، والتي تداولتها التقارير الدولية ذات الصلة، جعلت بلادنا تصنف ضمن قائمة الدول التي تعاني من ضعف ندرة المياه وتأثيرها على الهجرة القروية وعلى الإستقرار بشكل عام.

الشيء الذي حضى بالمملكة إلى جعل ندرة المياه على رأس أولويات سياستها العمومية، والدليل على ذلك العناية التي يوليها جلالة الملك لهذا القطاع، من خلال ترؤسه الفعلي لمجموعة من جلسات عمل مع الحكومة ومع مختلف المتدخلين في هذا المجال، من أجل تأطير وتوجيه الأوراش المرتبطة بتدبير المياه في الإتجاه الصحيح بما يضمن للمغرب مخزونا إستراتيجيا لحاجياته من الماء تواكب تطوره في باقي المجالات.

السيد الرئيس،

إن الجهود الكبيرة للدولة، من أجل ضمان هذه المادة الحيوية، يوازيه اختلال مطرد في التوازن بين العرض والطلب على امتداد التراب الوطني، وهو ما كان موضوع إهتمام من طرف فريقنا الإشتراكي عبر عشرات الأسئلة الكتابية والشفوية الموجهة إلى الحكومة، التي نساهم من خلالها في إثارة انتباهكم لخطر ندرة المياه، ونساهم معكم في التفكير الجماعي بخصوص الحلول الممكنة على المستوى الآني والمتوسط والبعيد.

وعطفا على ما سبق ذكره نوجه عنايتكم إلى:

1. مواصلة الجهود الاستثمارية الخاصة لبناء السدود الصغيرة والمتوسطة، وكذا العمل على صيانتها؛
2. اللجوء إلى الموارد المائية غير التقليدية، كتحلية مياه البحر وإعادة إستعمال المياه العادمة بعد معالجتها؛
3. الحفاظ على الفرشة المائية، من خلال اقتصاد الماء في السقي، وذلك عبر تحويل أنظمة السقي الإنجذابي إلى السقي الموضوعي؛

الخلاصة السيد رئيس الحكومة، هي أن موضوع ندرة المياه لا يمكن عزله عن السياسات العمومية للدولة في مجال استثمار المياه وترشيدها للاستعمالات الضرورية، لكن هذه المقاربة الشمولية لا يمكن أن تجعلنا نغفل ترتيب الأولويات. الشرب، الإنسان هو الأول وبعده الفلاحة والصناعة. السياسة المائية السيد رئيس الحكومة، ترتبط..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، شكرا لك، شكرا جزيلًا، باسم الفريق الإشتراكي الكلمة للسيد النائب محمد احويط

النائب السيد محمد احويط:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يكتسي موضوع الماء بالمغرب بعدا إستراتيجيا في معظم السياسات الوطنية بالنسبة لمختلف الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال، ويتجلى ذلك من خلال عدة مخططات وطنية للماء تهدف لإنجاز استثمارات مهمة في مجال التجهيزات المائية، وتدبير الري والإنتاج الطاقوي الكهربائي، واعتماد سياسة بناء السدود وإنجاز آلاف الأثقاب والآبار، حيث استطاع المغرب بفضل هذا الإختيار السياسي الإرادي من تعبئة المياه الضرورية للفلاحة والإمتداد العمراني والأوراش الكبرى، بالإضافة إلى توفير الماء الصالح للشرب في البادية والحواضر.

لقد عرفت بلادنا في السنوات الأخيرة، على غرار الدول المشابهة لها على مستوى المناخ، إكراهات بفعل الانحباس الحراري الذي كان له الأثر الكبير في توالي سنوات الجفاف، وانعكاس كل ذلك على المياه الجوفية وعلى الفرشات المائية السطحية وعلى حياة الإنسان والكائنات المختلفة.



الوطني للماء، وبناء ما بين 2 إلى 5 سدود وما بين 5 إلى 10 سدود في السنة وهو ما لم يتحقق.

وبموازاة مع ذلك، نتساءل: من المسؤول عن تجميد مجموعة من اتفاقيات الشراكة مع الجماعات الترابية لتوفير الماء، رغم رصد الجماعات لمساهمتها المالية لتنفيذ هذه المشاريع التي كانت ستستجيب لجزء من انتظارات المواطنين؟ وفي شق الحكامة دائما، لا بد من إثارة أهمية الموارد البشرية في مواكبة الإصلاحات، ونتساءل: كيف يمكن للعديد من المسؤولين الذين يوجدون اليوم في حالة قلق شديد بشأن مصيرهم المهني، أن يساهموا في بلورة وتنفيذ وتقييم المشاريع، لا سيما بعد الحاق كتابة الدولة المكلفة بالماء بالوزارة الأم؟

المدخل الثاني، منصب على استشراف المستقبل، والغاية منه هي وضع حد لمشكل الاستنزاف المفرط للمياه الباطنية، لا سيما في حوضي سبو وسوس، والبحث عن بدائل جديدة لتحقيق الأمن المائي، في ظل استنزاف الفرشات المائية وانقراض المناطق المعدة جيولوجيا لبناء منشآت مائية جديدة.

وهنا ندعوكم السيد رئيس الحكومة، إلى اعتماد تقنية تحلية المياه البحر كخيار ممكن ووحيد لضمان الأمن المائي لمستقبل المغاربة. ويمكن هنا تسخير ما حبانا الله به من طاقات شمسية للتحكم في تكلفة هذه التقنية، فالماء هو مصدر الصراع في المستقبل، وعلينا ترجيح كفة هذا الصراع لفائدة بلادنا منذ هذه اللحظة، شكرا لكم السيد الرئيس، شكرا السيد رئيس حكومة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، السيد رئيس الحكومة بدون شك أن الماء يوحى لكم بأجوبة إضافية.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس،

4. إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي وشبكة الربط بالمياه الصالحة للشرب، خاصة في المدن العتيقة للمملكة تفاديا للهذر الذي يتم بفعل تقادم وتآكل القنوات المستعملة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، شكرا لك..

النائب السيد محمد احويط:

السيد الرئيس،

إن المغاربة اليوم يتطلعون إلى مبادرة ملموسة من طرفكم من أجل سياسة وطنية مائية ناجعة تساهم في تحقيق الأمن المائي للمملكة.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب. الكلمة بإسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية للسيد النائب عبد الله الإدريسي البوزيدي.

النائب السيد عبد الله الإدريسي البوزيدي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتدخل بإسم المجموعة النيابية للتقدم والاشتراكية في محور السياسة المائية، وهو موضوع يكتسي بعدا إستراتيجيا يفرض علينا التخطيط له بعناية لمعالجة مشكل ندرة المياه من خلال مدخلين:

المدخل الأول، يتصل بحكامة القطاع عبر التعاطي مع مطالب المواطنين، ونأسف هنا على محدودية التفاعل مع احتجاجات 2016، وتكررت سنة 2017 و2018 في بعض مناطق كالصويرة-زاكورة-تنغير وبعض المناطق في إقليم تاونات. وهو ما يقتضي الوفاء بوعود الحكومة للمحتجين، عملا بما ورد في برنامجكم الحكومي، والتي تتجلى في صياغة و تنفيذ المخطط



هناك برنامج، وهذا البرنامج كتسير بطريقة عادية جدا ومقبولة ويعني متحكم فيها.

أريد أن أتوقف أيضا عند البرنامج الاستعجالي، أنا كنتغرب للإخوان اللي يقولو، البرنامج الإستعجالي كل سنة كيدار، كيبدا التشخيص ابتداء من شهر فبراير، شهر فبراير كتم مراسلات من قبل وزارة الداخلية لجميع العمال أو الولاة باش يعدو خريطة استباقية لما ستكون عليه الأقاليم والدواوير وكيتم الإحصاء ديالها، كيستمر داك الشئ، تيتم الإحصاء، تيتم التدقيق، عاد كيدار برنامج استعجالي وطني، كتدار ليه ميزانية استثنائية كتصرف ليه وكيبدا العمل والإنجاز.

فهذا في سنة 2019 كما قلت، تدار هذا البرنامج، بنفس المنهجية اللي تدار كل سنة، وحددت الإحتياجات ديال العملات والأقاليم، وبطبيعة الحال هذا البرنامج كيهم كما قلنا تزويد مليون و900 ألف يعني تقريبا 2 المليون نسمة من المواطنين بالماء الصالح للشرب، وهم موزعين على 6343 دوار و737 جماعة تنتمي إلى 54 عمالة أو إقليم. ورصد لهذا مقدار 173 مليار درهم استثنائي، فاش دار البرنامج كلو داك الشئ اللي خرج البرنامج أنا كرئيس الحكومة وفرناه للإخوان في وزارة الداخلية باش يدار البرنامج. فعلا، بدا البرنامج، وفيه عدد من البنود وفي مقدمتها إما كراء الشاحنات الصهرجية أو تزويد بعض الجماعات بالشاحنات الصهرجية، مع العلم أنه طيلة السنوات الماضية كايين واحد التراكم ديال التجهيزات وديال الإمكانيات وديال التجربة على أرض الواقع، ولكن التشخيص خاصو يدار سنوي، لأن كما قلت في البداية التحولات كتغير، التساقطات المطرية تتغير زمانا ومكانا كل سنة، أحيانا قليلا وأحيانا كثيرا، بغض النظر على أنها كتتنقص على المستوى الوطني، في العدد الإجمالي كتتنقص سنويا، ولكن أيضا تتغير من حيث التوزيع ديالها الزمني والتوزيع ديالها المكاني. بطبيعة الحال، نتيجة وجود برنامج آخر هو البرنامج

شكرا السيدات والسادة النواب المحترمين،

لاشك أن هناك العديد من الأسئلة التي طرحت في موضوع حيوي هاذ الموضوع ديال الماء، غير بغيت نأكد من البداية على أن الحكومة وقت بالتزاماتها وتوفي بالتزاماتها. السدود التي دخلت طور الإنجاز في هاذ العمر ديال الحكومة فعلا هي السدود التالية: ولجة السلطان بالخميسات، الشريف الإدريسي في تطوان، دار خروفة في القصر الكبير، وكجديد في الحوز وميشلين في إفران. وسيدخل من هنا إلى نهاية هاذ السنة سد تيمميت في الراشيدية، يعني ستكون الأشغال فيه منتهية بإذن الله. السدود التي ستنتهي الأشغال فيها سنة 2020: سد خروب في العرائش، سد تودغة في تنغير، سد سيدي عبد الله بتارودانت، وسد قدوسة بالراشيدية. السدود التي ستدخل، هاذي كلها سدود كبرى، سنة 2021 إن شاء الله ستنتهي فيها الأشغال هي: سد آمز في صفرو، سد لا اسمحو لي، لا، سد تيداس في الخميسات، وسد أكدر بزاكورة، هاذي حتى ل2021، بغيتو 2023 حتى هما موجودين، 2024 موجودين، هذا بالنسبة للسدود.

معنى ذلك هناك سدود، يمكنش شي سد يتأخر واحد شهرين بدل ما يكون في آخر 2019 يكون في بداية 2020، هذا وارد، ولكن هاذي تأخرات متحكم فيها. بالنسبة لهاد السدود اللي هضرنا عليهم. إذن هناك تقريبا ثلاث سدود في السنة، كبرى، ستدخل إلى من هنا ل2024 ستكون المياه التي عبأت في هذه السدود إن شاء الله الطاقة الإستيعابية لهاد السدود اللي جات من 2017 حتى ل2024 ستقترب من 4 المليار متر مكعب، هاذي بالنسبة للسدود الكبرى.

بالنسبة للسدود الصغرى والمتوسطة والمنجزة من 2017 حتى ل2019 هي 15 سد وهم 12 إقليم، فيما هناك الإنجاز مستمر في 15 سدا آخر صغير ومتوسطا، وهم 11 إقليما. معنى ذلك،



كاين في البرامج ديال التجهيز كاين فهاذ البرامج ديال التزويد بالماء. أحيانا كتكون، كندخل السلطات الإقليمية، كندخل السلطات المركزية أحيانا، تيدخلو القطاعات، كندخلو، كيكون التفاوض والنقاش والحوار إلى آخره، المهم إلى أن تحل الأمور، بعض المرات كيوقع تأخر صحيح صحيح، ولكن إن شاء الله هاذ التأخر راه كنعالجوه، ولكن هي حالات محدودة اللي فيها هاذ التأخر، حالات محدودة.

ظاهرة توحل السدود صحيحة موجودة، ولكن ظاهرة عالمية، واللي النسب ديال التوحد ديال السدود في المغرب هي عادية بالمقارنة مع ما يتم في العالم ومع LES NORMES المعايير هي عادية جدا صحيح، علاش؟ لأن كل سد كيتبنى عندو معين عمر، كما أن للبشر عمر كذلك للسدود عمر معين، وهاد العمر كيمشي من 50 حتى ل100 سنة. يمكن تدار بعض الإجراءات استباقية اللي كتحد من ظاهرة التوحد هاذ صحيح، هاذ أحيانا كتدار وأحيانا كندخلو بعض السدود ما تدارتش بالطريقة اللي ضرورية لأسباب معقدة، ولكن هناك جهود في هاد المجال لكن هي ظاهرة عادية عالمية، المعايير في المغرب ديال توحد السدود هي معايير معقولة على حسب المعايير الدولية، وهناك محاولات أيضا لإزالة الأوحال، لكن انتم كنعرفوا هاذ محاولة إزالة الأوحال هي مكلفة جدا، أحيانا اللهم تبني سد اخر ولا تزول الأوحال. كنعرفوا إشكالات متعددة ولكن على كل حال كيفما كان، احنا الظاهرة عندنا متحكم فيه وطبيعية وطبيعي السدود العمر ديالها يمشي حتى تموت تلك السدود، ولكن راه عندنا سدود الحمد لله طال عمرها في المغرب، كاين 60 سنة 50 سنة.

طيب، البرنامج ديال نقل الماء، نقل المياه من حوض إلى حوض، من حوض فيه فائض إلى حوض فيه خصاص، هاذ برنامج فعلا مهم وهو برنامج مستقبلي، وتدارت عدد من الدراسات التفصيلية، وبني مجمع مائي كبير، انطلقت الدراسات باش يتبنى

الأولوي للماء، هاذك البرنامج الأولوي غادي حتى ل 2023، هو كيحاول يزود بالماء الصالح للشرب ويحل الإشكال بطرق أكثر عمقا. هاذ الدواور اللي هما فهاذ السنة 6343، كنعفولو كل سنة غادي نقصو منهم واحد القسط منهم غادي يتم التزويد بشبكات الماء الصالح للشرب، غيكون ذاك الشيء ثابت. بالتالي، البرامج الاستعجالية في المستقبل غادي تم بطريقتة متدرجة عدد الدواور اللي كتهم غادي ينقصو سنويا، إذن هاذ بالنسبة لهاد البرنامج، والأموال أعطيت والعمالات والأقاليم دارو البرامج وحاولو ينفذو ذاك الشيء على أرض الواقع. هاذ ماشي كلام كما قالو بعض الإخوان، هاذ الشيء درنا برنامج وترصدات له الأموال، وأنا السيد الوزير قدامي دبا عاد تناقشت معاه، صرفت الأموال و بدأت. وأنا ذاك النهار كترجع ولقيت في بعض الأقاليم، بلا ما نهضر على الأقاليم، الأقاليم كيفاش دارو واحد الحفل ديال إنطلاق البرنامج والتعبئة ديالو وأشنو هي البرنامج من حيث التحقيق ديالو الزمني، أشنو هما الدواور اللي كيغني، وجمعو المجتمع المدني ورؤساء الجماعات إلى آخره، ذاك الشيء راه كاين عمالات اللي فعلا أو أقاليم اللي فعلا بداو التنفيذ ديال البرنامج منذ شهر تقريبا. إلا كاين شيء إشكالات ولا شيء حاجة، راه احنا مستعدين نشوفو شيء إشكال دقيق إيلا كاين في هاد المجال ديال التزويد بالماء الصالح للشرب.

طيب، كاين واحد النقطة اللي طرحات من قبل بعض النواب البرلمانيين وهي معقولة، أنه أحيانا كتكون بعض البرامج، مثلا سد المجعة اللي ضرب به الأستاذ تيدير المثال، وكان البرنامج هو تزويد مناطق معينة واسعة بالماء الصالح للشرب وتأخرت التزويد. أنتما كنعرفوا بأن هاذ الشيء أحيانا يتجاوز الإمكانيات ديال الإدارات لأسباب، أنه غير نزع الملكية أحيانا كتعقد، وتتعقد لأسباب متعددة وكتأخر بعض البرامج بسبب هذا، راه كاين في المدن، كاين في البرامج ديال التعليم، كاين في البرامج ديال الصحة،



لم يجتمع منذ فترة طويلة، لكن هناك لجنة وزارية يرأسها رئيس الحكومة تجتمع، ونحن أخرجنا الاجتماع دياله حتى ينتهي إعداد المخطط الوطني للماء 2020-2050، لأن هو اللي عندو الصلاحية للمصادقة عليه، ولذلك ما بقات قد ما فات بقات بضعة شهور بمجرد ما يكون موجود إن شاء الله سنحاول أن ندعو هاد المجلس الأعلى للماء والمناخ ليجتمع، وهي على كل حال مجلس مهم جدا ولكن نظام الحكامة عموما نظام حكامه متكامل، فيه المجلس الأعلى للماء والمناخ، فيه لجنة بين وزارية حول الماء، فيه مجالس الأحواض ومجالس الأقاليم، فيه مجلس الإدارة للحوض المائي، لأن كلها نظام حكامه تشاركي، هاد المقاربة التشاركية اللي كتضم مختلف المتدخلين في الماء تحاولون أن يكون التدخل دياهم منسجم ومندمج وغادي في الإتجاه للحفاظ على هاد المادة الغالية جدا والمهمة جدا.

بطبيعة الحال، أنا أريد أن أؤكد مرة أخرى أن الحكومة مندمجة مندمجة بطريقة إيجابية في هاد المسألة عقدنا عدد من الاجتماعات بفرق، بلجن، بخبراء واشتغلت فيها جميع القطاعات المتدخلة، وعندنا الحمد لله عندنا الآن واحد النظرة مستقبلية، وكما قال بعض السادة النواب منذ قليل الحمد لله بلادنا راكمت راكمت تجربة مهمة في قضية الماء، أصبحت تجربة المغرب تجربة مشهود لها دوليا، إلى حدا الآن جائزة الحسن الثاني للماء هي جائزة دولية، دولية معترف بها دوليا، وهناك تراكم مهم، واليوم التجربة ديالنا أيضا في توزيع الماء، في تعبئة الماء على مستوى مختلف المستويات، أصبحنا تشاركها مع عدد من الدول الصديقة والشقيقة خصوصا في إفريقيا وأصبحت تجربة مقدرة، صحيح أن باقي خصنا نخدموا أكثر صحيح ولكن الحمد لله نحن في موضع متقدم بالمقارنة مع عدد من الدول التي تعاني الندرة الحقيقية للماء، ومزيد من الدول كتدخل في هاد المجال ديال الندرة وديال المياه، ولذلك المغرب دار باستمرار واحد السياسة استباقية، واحنا عندنا اليوم

واحد المجمع مائي كبير بسعة 1.5 مليار متر مكعب بيني منصور بإقليم شفشاون، بحيث المنتظر خزان كبير، تنطلق منه القنوات في اتجاهات متعددة إلا كايين الفائض بطبيعة الحال، هذا الخزان الكبير لما كيكون الفائض، لأن الآن عندنا، شحال عندنا؟ 2 مليار متر مكعب اللي كتشمشي للبحر على ما أظن تقريبا، هاد المياه اللي كتشمشي البحر، هاد الفكرة ديال النقل اشنو هي؟ بدلا ما نخليوها تمشي للبحر، نقلوها لأماكن أخرى، لأن السدود عندنا بزاف هاد السنة ملئت بين 90 و100%، هاد السدود واخا كتعاود تجي المياه من بعد كنطلقوها باش تمشي نيشان للبحر، أن عدد من السدود فيها 100% الآن حسب المناطق. إذن هاد النقل ديال المياه، الآن هناك عدد من الدراسات الأولية باقين في مرحلة الدراسات لنقل المياه، وبطبيعة الحال هذا مشروع مكلف، عند النقل مثلا من حوض سبو إلى حوض أم الربيع غادي يكلف 15 مليار درهم، مما يعني أنه مشروع كبير وليس صغير، والدراسات غادي تبين لينا فين غادي نوصلوا.

بالنسبة لاستنزاف الفرشة المائية، صحيح، أنا متفق على أن كايين مناطق استنزفت الفرشات المائية بكثير، لكن هذا المسار، هذا واحد إلا بغيينا نقولو نتيجة لمسار. وما يمكنش نوقف أنا داك الشئ اللي وقع في 1990 ولا 2005 ولا شئ حاجة، صعب، ما يمكنش نوقفو، هذا مسار. خصنا نتحملو دابا المسؤولية للتصحيح ما أمكن ولتدارك ما أمكن ولمعالجة استباقية في المستقبل، هاد الشئ اللي خصنا نديرو. وفعلا، صدر القانون 36.15 اللي كياطر عملية حفر الآبار وترتيب الجزاءات على المخالفين وصادق عليه البرلمان، وبعد ذلك بلورت عدد من الإتفاقيات أو برامج أيضا حول الفرشة المائية، وهي في مجملها مع مختلف المتدخلين، مجملها اتفاقيات في طور المصادقة.

بقي سؤال واحد وهو مرتبط بالمجلس الأعلى للماء والمناخ، هذا المجلس الأعلى للماء والمناخ صحيح صدر القانون به، هو مجلس



شكرا جزيلاً لجميع السادة النواب والسيدات النواب الذين تدخلوا وأبدوا ملاحظاتهم في هاد الموضوع المهم جداً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

أنهينا جدول الأعمال، شكرا للسيد رئيس الحكومة، شكرا للسيدات والسادة الوزراء، شكرا للسيدات والسادة النواب، سنتوقف مدة 20 دقيقة.

هاد المخطط الوطني للماء 2020-2050 هو أيضا استباقي هو أيضا مخطط غادي يكون مخطط استباقي اللي كيشوف إستراتيجي وكيشوف المستقبل بعين الذي يعد الخبير الذي يعد فعلا لهاد الخطوات اللي كحتاجوها في المستقبل، لكن أيضا درنا هاد البرامج الإستعجالية لحل الإشكالات ديال الماء اليوم والتي نحتاج فيها فعلا إلى تزويد الساكنة في المناطق التي تعاني من ندرة المياه وعندها مشاكل بالماء الصالح للشرب.